الروايات الحديثيّة المحرّفة عند النحاة (عرض ومناقشة)

إعداد

سارة محمد أنانج منصور أنانج

مدرس مساعد بقسم اللغة العربية بكلية البنات جامعة عين شمس

(تخصص: الدراسات اللغوية والنحوية)

إشراف:

أ.د. أميرة أحمد يوسف
أستاذ النحو والصرف
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية البنات - جامعة عين شمس

أ.د. رحاب رفعت فوزي
أستاذ الدراسات الإسلامية
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية البنات جامعة - عين شمس

المقـدّمـــــــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين؛ أما بعد ...

فإنّ قضيّة الاستشهاد بالحديث الشريف في النحو العربي قد كثُرت فيها الآراء والأقاويل منذ أثارها ابن الضائع - ومن بعده تلميذه أبو حيان- وحتى يومنا هذا، والذي دفعهما إلى إثارة هذه القضيّة هو موقف بعض نحاة القرن السابع منها؛ فبعد أن غلب على النحاة الأوائل ندرة الاستشهاد بالحديث إذا ما قيس باستشهادهم بالقرآن والشعر؛ جاء ابن خروف والسهيلي – ومن بعدهما ابن مالك- ليُكثروا من الاستشهاد بالحديث مخالفين بذلك أئمة النحو وتابعيهم، ممّا دفع ابن الضائع وأبا حيان إلى التشنيع على ابن خروف وابن مالك وغيرهما ممّن أطلق الاستشهاد بالحديث الشريف، وقد لخّص البغدادي حجج الفريقين – فريق المانعين وفريق المجيزين- على النحو التالي:

أما المانعون فقد احتجّوا بأمرين:

أوّلهما: أنّ الأحاديث لم تُنقل كما سُمعت من النبي، وإنما رُويت بالمعنى.

وثانيهما: أنّ أئمة النحو المتقدّمين من المِصْرَيْن لم يحتجّوا بشيء منه؛ لوقوع اللحن كثيرًا فيما رُوي من الحديث؛ لأنّ كثيرًا من الرواة كانوا أعاجم.

وقد ردّ المجيزون للاستشهاد بالحديث هذين الأمرين على النحو التالي:

رُدّ الأوّل - على تقدير تسليمه- بأنّ النقل بالمعنى إنّما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة وغايته تبديل لفظ بلفظ يصحّ الاحتجاج به فلا فرق، على أنّ اليقين غير شرط، بل الظنّ كافٍ، ولا يخفى أنّه يغلب على الظن أنّ ذلك المقول المحتجّ به لم يُبدّل، لا سيّما والتشديد في الضبط والتحرّي في نقل الأحاديث، شائع بين النقلة والمحدّثين.

ورُدّ الثاني بأنّه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحّة الاستدلال به[١].

ثم ختم البغدادي كلامه بالإشارة إلى مذهب المتوسّطين الذي يتزعمه الشاطبي مجوّزًا الاحتجاج بالأحاديث التي اعتُني بنقل ألفاظها كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته – صلّى الله

[١] يُنظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١/ ٩، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة.

عليه وسلم-، ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبويّة، فهذا يصحّ الاستشهاد به في العربية[١].

وقد بحث كثير من المعاصرين قضيّة الاستشهاد بالحديث الشريف محاولين تبرير موقف النحاة الأوائل منها، ومرجّحين جواز الاعتماد على الحديث الشريف في إثبات القواعد النحوية[٢]، وقد اعتمد كثير منهم على بحث الشيخ محمد الخضر حسين في هذه القضيّة تحت عنوان: "الاستشهاد بالحديث في اللغة"؛ حيث توصل الشيخ إلى نتائج هامّة، بنى عليها مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراره الآتي:

لا يُحتجّ في العربيّة بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها، ويحتجّ بها على الوجه الآتي:

. ١- الأحاديث المتواترة المشهورة

. ٢- الأحاديث التي تُستعمل ألفاظها في العبادات

. ٣- الأحاديث التي تُعد من جوامع الكلم

٤- الأحاديث المرويّة لبيان أنّه صلّى الله عليه وسلم كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

٥- الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنهم لا يروون بالمعنى، ولا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، كالقاسم بن محمد.

٦-الأحاديث المروية من طرق متعددّة، وألفاظها واحدة[٣].

وقد تتابعت جهود المحدثين على تأييد الاحتجاج بالحديث النبوي، وجعله مصدرًا من مصادر الاستشهاد، وأساسًا واجب الاعتماد عليه في الدراسات اللغوية والنحوية[٤]، واستدرك بعضهم أنواعًا أخرى من الأحاديث يرون جواز الاستشهاد بها مثل:

١- الأحاديث التي رواها من العرب من يوثق بفصاحتهم وإن اختلفت ألفاظها؛ فالثقة بهم تبيح الأخذ عنهم، سواء أكان ذلك من إنشائهم أم كان منسوبا إلى النبي – صلى الله عليه وسلم-.

---

[١] يُنظر: خزانة الأدب ١/ ١٢ – ١٣.

[٢] يُنظر على سبيل المثال: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث، للدكتورة خديجة الحديثي، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، للدكتور محمود فجال، ودور الحديث النبوي في التقعيد النحوي"، رسالة دكتوراه للباحث: محمد أحمد محمد العمروسي، وغيرها كثير.

[٣] يُنظر: مجموعة القرارت العلمية في خمسين عاما (١٩٣٤ – ١٩٨٤م) ص٥، لمجموعة من علماء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مراجعة الأستاذين: محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

[٤] يُنظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ص ٤٤٤ – ٤٥٢، للدكتور/ محمد ضاري حمادي، الدار العربية للموسوعات – جمهورية العراق، ط١، ١٤٠٢هـ.

٢- الأحاديث التي يُطمأن فيها إلى عدالة رواتها، والتي يغلب على الظن تعدد مواطن الاستفهام فيه، وأن اختلاف الصيغة يرجع إلى تكرار الإجابة[١].

٣- الأحاديث الصحيحة المشهورة التي جاءت في الكتب التي لم تدوّن في الصدر الأول؛ فإنّ في إغفالها واطّراحها ضياع لثروة لغويّة عظيمة لا يصحّ أن يُفرّط فيها[٢].

بالإضافة إلى أنواع أخرى من الأحاديث جوّز بعض المعاصرين الاستشهاد بها والتي يمكن أن يُؤخذ منها ويُرد، غير أنّه يمكن القول بأنّ هناك أنواعًا من الأحاديث لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها، لكونها لا تثبت بلفظ الرسول – صلى الله عليه وسلم-، أو بلفظ غيره ممّن يوثق بفصاحته، ولعلّ من أهمّ هذه الأنواع الروايات التي استشهد بها النحاة ولم ترد ألفاظها في كتب السنّة، وإنّما وردت فيها بألفاظ أخرى لا شاهد فيها للمسألة النحويّة، والتي يمكن أن نطلق عليها: (الروايات الحديثيّة المحرّفة) وهي موضوع بحثنا هذا بإذن الله تعالى.

***

[١] يُنظر: مدرسة البصرة النحوية؛ نشأتها وتطورها ص٢٥٩ – ٢٦٠، للدكتور عبد الرحمن السيد، دار المعارف – القاهرة، ط١، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

[٢] يُنظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ص٤٥٥.

- **المقصود بالروايات الحديثيّة المحرّفة ومدى حجّيتها كشاهد نحويّ:**

أعني بها الأحاديث والآثار التي استشهد بها النحاة على غير ألفاظها الواردة في كتب السنّة؛ أي أنّها حُرّفت عن أصل ألفاظها التي وردت بها في كتب الصحاح وغيرها، مثل استشهاد ابن خروف وابن مالك بحديث: (شَثْنَ[1] أَصَابِعِهِ) على جواز إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها المضاف إلى ضمير موصوفها؛ قال ابن خروف: "وشاهد سيبويه في إجازة هذه المسألة ما جاء في الكلام الفصيح من قول الصاحب في صفة النبي - عليه السلام والصلاة - (شَثْنَ أَصَابِعِهِ) ..."[2].

والحقّ أنّ الحديث بهذا اللفظ لم يرد في أيٍّ من كتب السنة التي بين يديّ، وإنما ورد بلفظ: (شَثْنَ الأصابع)[3]، أو بلفظ: (شَثْنَ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ)[4]، ولا شاهد فيهما.

وبالتالي فإنّ مثل هذه الروايات المحرّفة لا تقوم بها حجّة ولا تصلح دليلًا في مسائل الخلاف النحوي، أمّا إن كان ذكرها على سبيل التمثيل لقاعدة مثبتة مثلًا، فلا بأس في ذلك، شأنها في ذلك شأن الأمثال المصنوعة، وفيما يلي نعرض لمقاصد النحاة من إيراد مثل هذه الروايات.

- **مقاصد النحاة من ذكر الروايات الحديثيّة المحرّفة:**

تفاوتت مقاصد النحاة في إيراد مثل هذه الروايات، ويمكن تقسيم مقاصدهم فيها إلى قسمين رئيسين:

أ- القسم الأول: مقاصد ليس الغرض منها الاحتجاج لرأي ما في مسألة خلافيّة.
ب- القسم الثاني: مقاصد الغرض منها الاحتجاج لرأي ما في مسألة خلافيّة.

أوّلًا: المقاصد التي ليس الغرض منها الاحتجاج لرأي ما في مسألة خلافيّة، وتشمل:

١- التمثيل لقاعدة مثبتة لا خلاف فيها:

---

[1] أي: تميل إلى الغلظ والقصر، وقيل: هو الذي في أنامله غلظ بلا قصر. يُنظر: لسان العرب (شثن) ١٣/ ٢٣٢، لأبي الفضل؛ محمد بن مكرم بن على، ابن منظور الأنصاري ، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

[2] شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٦٦ بتصرّف يسير، لأبي الحسن؛ علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، تحقيق ودراسة، إعداد د/ سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ، ط١، ويُنظر أيضا: شرح التسهيل ٢/ ٤٢٣، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق الأستاذين: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

[3] أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ١/ ٣٢١، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

[4] أخرجه الترمذي في سننه ٥/ ٥٩٨، ح(٣٦٣٧)، و٥/ ٥٩٩، ح(٣٦٣٨)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، وأحمد في مسنده ٢/ ١٠٠ - ١٠١، ح(٦٨٤)، و٢/ ١٤٣، ح(٧٤٦)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

ومن ذلك حديث: (إِنِّي عَبْدُ اللهِ آكِلًا كَمَا تَأْكُلُ الْعَبِيدُ)؛ فإنّ أول من أورده هو سيبويه في حديثه عن الحال المؤكدة لمضمون الجملة التي قبلها؛ حيث قال: "وقد تقول: (هو عبد الله)، و(أنا عبد الله)، فاخرًا أو مُوعدًا، أي: اعرِفْني بما كنتَ تعرف وبما كان بلغك عني، ثم يفسّر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبلغه فيقول: (أنا عبد الله كريمًا جوادًا)، و(هو عبد الله شجاعًا بطلًا).

وتقول: (إني عبد الله)؛ مصغِّرا نفسه لربه، ثم تفسّر حال العبيد فتقول: (آكِلاً كما تأكل العبيد) ..."[١]، وفي بعض نسخ الكتاب: "ويقول: (إني عبد الله)... ثم يفسّر حال العبد فيقول: (آكلًا كما يأكل العبد، وشاربًا كما يشرب العبد)"[٢].

وكما هي عادة سيبويه في إيراد الأحاديث؛ فإنه لا يصرّح بكون المذكور حديثًا، بل يسوقه بعبارات توحي بأن المذكور إنما هو من كلام العرب أو من الأمثلة المصنوعة.

ثم نجد الحديث بعد ذلك عند المبرّد بنفس طريقة سيبويه في إيراده دون التصريح بكونه حديثًا؛ قال: "ويجوز أن تقول: (أنا عبد الله) مصغرًا نفسك لربك، ثم تقول: (آكلًا كما يأكل العبيد وشاربًا كما يشرب العبيد)؛ لأن هذا يؤكد ما صدّرت به"[٣].

نلاحظ أن المبرّد هنا أضاف عبارة (وشاربًا كما يشرب العبيد)، وهي مأخوذة – بتصرّف- من بعض روايات الحديث كما سيأتي.

كذلك نجد الحديث في مفصّل الزمخشري دون إشارة إلى كونه حديثًا؛ وقد أخذه عنه شرّاح المفصّل[٤]؛ يقول الزمخشري: "والحال المؤكّدة هي التي تجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما؛ لتوكيد خبرها وتقرير مؤدّاه ونفي الشك عنه، وذلك قولك: (زيد أبوك عطوفًا)، و(هو زيد معروفًا)، و(هو الحق بيّنًا)، ألا تراك حقّقت بالعطوف الأبوة، وبالمعروف والبيّن أن الرجل زيد وأن الأمر حق، وفي التنزيل: (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا)[٥]، وكذلك: (أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد)، فيه تقرير للعبودية وتحقيق لها..."[٦].

وبالرغم من أنّ الزمخشري لم يصرّح بكونه حديثًا فإن طريقته في ذكر القاعدة أولا ثم سرد أمثلة لها يتبعها ذكر ما يوافقها من الشواهد يوحي بأن المذكور ليس مثالا مصنوعًا وإنما هو شاهد،

---

[١] كتاب سيبويه ٢/ ٨٠، لأبي بشر؛ عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقّب بـ (سيبويه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

[٢] يُنظر: هامش٣ من السابق نفسه.

[٣] المقتضب ٤/ ٣١١، لأبي العباس؛ لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المعروف بالمبرد تحقيق: د/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

[٤] يُنظر: شرح المفصّل ٢/ ٦٥، لموفق الدين؛ يعيش بن علي بن يعيش، صححه وعلق عليه مجموعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيرية – القاهرة، والتخمير ١/ ٤٣٦ – ٤٣٧، لصدر الأفاضل؛ القاسم بن حسين الخوارزمي، تحقيق: د/ عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٩٩٠م، والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٣٤٤، لأبي عمرو؛ عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق: د/ موسى بناي العليلي، مطبعة العاني – بغداد.

[٥] من الآية ٩١، من سورة البقرة، وقد وردت الآية في متن المفصّل بزيادة: (لما بين يديه) وهو سهو.

[٦] المفصّل في علم العربية ص٦٣ – ٦٤، لجار الله، أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، وبذيله كتاب المفضّل في شرح أبيات المفصّل، للسيد محمد بدر الدين أي فراس الحلبي، دار الجيل – بيروت، ط٢.

ولذا ذكره بعد الشاهد القرآن، وهذا هو منهج الزمخشري في شواهد المفصّل؛ يذكرها بعد أن يسوق الأمثلة المصنوعة أولًا[١].

والحديث بهذا اللفظ الذي ذكره سيبويه وعنه المبرد والزمخشري فيما بعد لم يرد في أيٍّ من كتب السنة، وإنما وردت أحاديث بألفاظ متقاربة ليس من بينها لفظ الشاهد: (آكلًا) بالنصب، منها:

١- حديث عائشة – رضي الله عنها- وفيه: كَانَ رَسُولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم- لَا يَأْكُلُ مُتَّكِئًا، ويَقُولُ: (آكُلُ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ، وَأَجْلِسُ كَمَا يَجْلِسُ الْعَبْدُ)[٢].

٢- حديث ابن عمر – رضي الله عنه- : أَن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وَسَلَّم قَالَ: (إِنَّمَا أَنَا عَبد آكُلُ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ)[٣].

٣- حديث رجل من بني سالم – أو فهر- أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أُتِيَ بِهَدِيَّةٍ، قَالَ: فَنَظَرَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا يَضَعُهَا فِيهِ، فَقَالَ: (ضَعْهُ بِالْحَضِيضِ[٤]، فَإِنَّمَا هُوَ عَبْدٌ يَأْكُلُ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ، وَيَشْرَبُ كَمَا يَشْرَبُ الْعَبْدُ)[٥].

٤- حديث أنس – رضي الله عنه- : وفيه أَن النَّبِيّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وَسَلَّم- قَالَ: (إِنَّمَا أَنَا عَبد آكُلُ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ وَأَشْرَبُ كَمَا يَشْرَبُ الْعَبْدُ)[٦].

٥- مرسل يحيى بن أبي كثير: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلّى الله عليه وسلم- قَالَ: (آكُلُ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ وَأَجْلِسُ كَمَا يَجْلِسُ الْعَبْدُ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ)[٧].

٦- مرسل الحسن البصري، وفيه أن الرسول - صلّى الله عليه وسلم- كان يقول: (إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ آكُلُ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ وَأَجْلِسُ كَمَا يَجْلِسُ الْعَبْدُ)[٨].

وكما هو واضح فإن رواية سيبويه والنحاة من بعده لا تتفق ألفاظها مع ألفاظ هذه الأحاديث، وقد أثار الاستشهاد بهذا الحديث انتباه بعض العلماء قديما وحديثًا؛ أمّا قديمًا فإننا نجد الخوارزمي في شرحه على المفصّل بعد أن أورد لفظ الحديث كما أورده الزمخشري، يستشهد بإحدى الروايات

---

[١] يُمكن للناظر في المفصّل أن يتبيّن بسهولة منهجه الذي ذكرت.

[٢] أخرجه أبو يعلي في مسنده ٨/ ٣١٨ ح(٤٩٢٠)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، وابن سعد في الطبقات١/ ٢٨٨.

[٣] أخرجه البزّار في مسنده ١٢/ ١٥٤ ح(٥٧٥٢)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط١، وعنه أبو الشيخ في ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضا ص٦٦ ح(٢٠٩)، تحقيق: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م.

[٤] الحضيض: قرار الأرض عند سفح الجبل، والمراد به في الحديث: الأرض. يُنظر اللسان (حضض) ٧/ ١٣٦ – ١٣٧.

[٥] أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده ٢/ ٤٢٤ ح(٩٦٣)، تحقيق الأستاذين: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن - الرياض، ط١، ١٩٩٧م، ومصنّفه ٧/ ٨٧ ح(٣٤٣٢٤)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

[٦] أخرجه ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه ص٤٧٦ ح(٦٣٧)، تحقيق الأستاذ: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار – الزرقاء، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ٢٨ ح(١٤٨٩)، تحقيق الشيخين: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م..

[٧] أخرجه معمر في جامعه ١٠/ ٤١٧ ح(١٩٥٥٤)، تحقيق: الشيخ: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ومن طريقه ابن سعد في الطبقات١/ ٢٨٠.

[٨] أخرجه أحمد في الزهد ص١١، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

السابقة الثابتة في كتب الحديث؛ حيث يقول: "قال جار الله: وكذلك: (أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد) فيه تقرير للعبودية وتحقيق لها.

قال المشرّح: (عبد الله) ها هنا إمّا أن تكون جنسًا – وهو الظاهر، ونحوه قولك: (هو اللصّ خائنًا)، وإمّا أن تكون علمًا نحو قولك: (أنا عمرو بن معدي كرب بطلًا شجاعًا، وحاتم الطائي كريمًا جوادًا)، لكن هذا إنما يجوز إذا كان عبد الله معروفًا بأكله أكل العبيد، عن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما- قال: أُتِيَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِطَعَامٍ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: لَوْ أَكَلْتَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَأَنْتَ مُتَّكِئٌ كَانَ أَهْوَنَ عَلَيْكَ، فَأَصْغَى بِجَبْهَتِهِ حَتَّى كَادَ يَمَسُّ الْأَرْضَ بِهَا، قَالَ: (بَلْ آكُلُ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ، وَأَجْلِسُ كَمَا يَجْلِسُ الْعَبْدُ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ)[١]"[٢].

وكأنّ الخوارزمي هنا قد تنبّه إلى التشابه الواضح بين لفظ الزمخشري ولفظ الحديث مع خلوّ لفظ الحديث من موضع الشاهد، فحمل عبارة الزمخشري على أنها مثال مصنوع لعدم موافقتها لفظ الحديث.

وأمّا حديثًا فقد أثار الاستشهاد بهذا الحديث بعض المعاصرين ممّن اهتمّ بقضية الاستشهاد بالحديث عند سيبويه؛ فنجد الدكتور أحمد النفاخ أول من يعد هذا الحديث ضمن شواهد سيبويه الحديثية، بينما رفض الدكتور محمود حسني أن يُدرج هذا الحديث ضمن الأحاديث التي استشهد بها سيبويه؛ لاختلاف لفظه عن لفظ الحديث، ولأن الطريقة التي ساق بها سيبويه هذا القول لا توحي بأنه استشهد به حديثًا نبويًّا، وإنما توحي بأنه أتى بعبارة نثرية استوحاها من الحديث في روايات متعددة[٣]، وقد ردّت الدكتورة خديجة الحديثي ما ذهب إليه الدكتور محمود حسني[٤]، وكذا الدكتور السيد رزق الطويل[٥].

وأرى أن الحق معهما؛ إذ "إن سيبويه قدّم لجميع أحاديثه بعبارات لا تدل على أن الذي بعدها حديث"[٦]، أمّا اختلاف لفظ سيبويه عن لفظ الحديث فيمكن أن نفسّره بانشغال سيبويه عن علم الحديث وعدم تمكنّه منه مع عدم ظهور المصنّفات الحديثية في ذلك الوقت[٧]، ومع هذا فإن لفظ

---

[١] الحديث بهذا اللفظ أخرجه نعيم بن حماد في الزهد عن عبد الله بن عُبيد وليس عبد الله بن عمر كما ذكر الخوارزمي، وفيه: (وَأَنَا جَالِسٌ) بدل: (وَأَجْلِسُ). يُنظر: الزهد والرقائق ٢/ ٥٣، لأبي عبد الرحمن؛ عبد الله بن المبارك، (ت: ١٨١هـ)، ويليه زوائد نعيم بن حمّاد، تحقيق الشيخ: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١.

[٢] التخمير ١/ ٤٣٦ – ٤٣٧.

[٣] يُنظر: احتجاج النحويين بالحديث ص٥٢ – ٥٣، للدكتور محمود حسني محمود، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني، العدد ٣ - ٤، ١٩٧٩م.

[٤] يُنظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص٦١ – ٦٢، ، للدكتورة خديجة الحديثي، دار الرشيد – الجمهورية العراقية، ١٩٨١م.

[٥] يُنظر: إمام النحاة وقضية الاحتجاج بالحديث ٤/ ٤٧، بحث منشور بمجلة الأزهر، عدد ربيع الآخر، الجزء (٦١)، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

[٦] موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص٦١ – ٦٢.

[٧] يرى بعض الباحثين أن سبب قلة شواهد الحديث عند سيبويه يعود إلى انشغاله بطلب لغات العرب بين القبائل، وعدم ظهور المصنّفات الحديثية. يُنظر: دراسات في العربيّة ص١٧٦، لشيخ الأزهر؛ محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي – مكتبة دار

الحديث هو نفسه المثبت عند سيبويه غير أن سيبويه جعل (آكل) اسم فاعل منصوبًا، بينما ورد في الحديث فعلًا مضارعًا مرفوعًا.

كذلك فإني أرى أن طريقة سيبويه في الاستشهاد بلفظ مقارب للفظ الحديث وطريقة إيراده له دون التصريح بكونه حديثًا كان لها أثر سلبي في منهج النحاة من بعده في الاستشهاد بالحديث؛ إذ نجد من جاء بعده من النحاة الأوائل يذكر الأحاديث دون التصريح بكونها حديثًا نبويًّا، كما نجدهم أحيانا يستشهدون بلفظ غير المثبت في كتب الأحاديث؛ حتى إذا وصلنا إلى القرن السابع وجدنا ابن مالك يفتح الباب على مصراعيه في الاستشهاد بالحديث مع التصريح بكون المستشهد به حديثًا، وإذا أمكن الاعتذار عن سيبويه بأنه لم يقصد أن يسوق لفظ الحديث - ولذلك لم ينبّه على كونه حديثًا-، أو أنه كان يورد الحديث غالبًا في مقام التمثيل لقاعدة مثبتة حيث لا أثر لصحّة الحديث وسلامة لفظه على القاعدة، فبمَ يُمكن الاعتذار عن ابن مالك الذي استشهد بجميع أنواع الحديث بتعدّد رواياته في موضع الشاهد دون النظر إلى صحّة الحديث من عدمه، ودون النظر إلى ثبوته أصلا عن النبي – صلى الله عليه وسلم- أم لا، فضلا عن استشهاده بألفاظ مخالفة لما ورد به لفظ الحديث، بل واستشهاده أيضا بروايات لا سند لها، ولم يقتصر ذلك على مقام التمثيل لقاعدة مثبتة بل تعداه إلى الاستشهاد به في الترجيح بين الآراء، بل وبناء آراء جديدة عليه لم يُسبق إليها!.

وإذا قلنا إن سيبويه ربما أخطأ في لفظ الحديث الذي يورده – مع عدم التصريح بكونه حديثًا- لأنه لم تكن مصنفّات الحديث قد ظهرت بعد، مع انشغاله عن طلب علم الحديث، فماذا عسانا أن نقول في شأن ابن مالك الذي وصفته بعض كتب التراجم بأنه كان مطّلعًا على الحديث[1] بالإضافة إلى انتشار كتب المسانيد والصحاح في عهده؟!

٢- توجيه لفظ مشكل في الرواية.

ومن ذلك ما أورده ابن مالك من حديث: (إِنَّمَا كُنْتُ خَلِيلًا مِنْ وَرَاء وَرَاء) في كلامه على حكم القياس على الظروف المركبة تركيب (خمسة عشر)؛ حيث قال: "والحاصل أنه لو ساغ أنْ يقاس على (يومَ يومَ)، لم يَسغ أن يُقاس على (بينَ بينَ)، وأمّا ما جاء في حديث حذيفة رضي الله عنه من قول إبراهيم عليه السلام: (إِنَّمَا كُنْتُ خَلِيلًا مِنْ وَرَاء وَرَاء)، فقد رُوي بالضمّ، على أن يكون مبنيًّا على الضمّ؛ لقطعه عن الإضافة وجعل الثاني تأكيدًا للأول، والجيد أن يُقال: (من

الفتح، دمشق، ط٢، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م، وفي أصول النحو ص٤٦، و٤٩ - ٥٠، و٥٣ – ٥٤، للأستاذ سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، الجامعة السورية – دمشق، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

[1] يُنظر: فوات الوفيّات ٣/ ٤٠٧، لصلاح الدين؛ محمد بن شاكر الكتبي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/ ١٣٤، لجلال الدين؛ عبد الرحمن السيوطي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان.

وراءِ وراءٍ) بإضافة الأول إلى الثاني، فإنّ هذا حكم ما خرج عن الظرفية ممّا رُكّب من الظرف تركيب (خمسة عشر)، وعلى هذا أنشد سيبويه:

وَلَوْلَا يَوْمُ يَوْمٍ مَا أَرَدْنَا جَزَاءَكَ وَالقُرُوضُ لَهَا جَزَاءُ[1]"[2].

نلاحظ أن ابن مالك هنا وجّه الحديث على رواية الضمّ ولم يتعرّض لتوجيه رواية الفتح وكأنه يرى أنها لا تثبت وبالتالي لا تصلح شاهدًا للظروف المركبة تركيب (خمسة عشر)، وهذا عجيب من ابن مالك، فإن الرواية الثابتة في الصحيح وغيره هي رواية الفتح[3]؛ أخرجها مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة وحذيفة بن اليمان، ولم أقف على رواية الضمّ في أيٍّ من طبعات مسلم، ولا في أيٍّ من كتب السنة، هذا مع أننا نجد ابن مالك في كثير من المواضع يستشهد برواية غير مشهورة لأحاديث صحيحة، فكيف يترك الرواية الثابتة المشهورة في نسخ الصحيح؟!.

قال ابن الأثير في النهاية: "هكذا يُروى مبنيًّا على الفتح: أي من خلف حجاب"[4].

وقال النووي – وهو تلميذ ابن مالك- في تهذيب الأسماء: "هكذا سُمع مبنيًّا على الفتح، وهكذا ضبطناه عن مشايخنا في مسلم وفي المستخرج عليه لأبي نعيم، ومعناه من خلف حجاب"[5].

وقال في شرح مسلم: "وأما ضبط (وراء وراء)، فالمشهور فيه الفتح فيهما بلا تنوين ويجوز عند أهل العربية بناؤها على الضمّ"[1].

---

[1] هذا بيت من الوافر، نسبه سيبويه إلى الفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه وإنما وقفت عليه في شرح ديوانه للصاوي، وهو بلا نسبة في الدرر.
ومعناه: لولا نصرنا لك في اليوم الذي تعلم، ما طلبنا جزاءك، فجعل نصرهم قرضًا، يطالبونه بالجزاء عليه.
والشاهد فيه قوله: (يَوْمُ يَوْمٍ)؛ حيث أضاف يوم الأول إلى يوم الثاني، وهو القياس فيما رُكّب من الظروف تركيب (خمسة عشر).
يُنظر البيت في: الكتاب ٣/ ٣٠٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٦٩، لأبي سعيد؛ الحسن بن عبد الله بن السيرافي، تحقيق الأستاذين: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٨م، وشرح التسهيل٢/ ٣٢٨، والتذييل ٧/ ٢٧١، و٩/ ٣٨١، لأبي حيان؛ محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق: د/ حسن الهنداوي، دار القلم – دمشق، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤/ ١٩٠٧، و٥/ ٢٤٧٧، لمحب الدين؛ محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بـ (ناظر الجيش)، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، دار السلام – القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ١٤١، لجلال الدين؛ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، والخزانة ٦/ ٤٤٠ - ٤٤١، والدرر اللوامع على همع الهوامع ١/ ٤٢٦، لأحمد الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، وشرح ديوان الفرزدق ص٩١، جمع وتعليق: عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ط١، ١٩٣٦هـ.

[2] شرح التسهيل ٢/ ٣٢٨.

[3] يُنظر: صحيح مسلم ١/ ١٨٦ - ١٨٧، كتاب الإيمان، بَابُ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا ح(٣٢٩ – ١٩٥)، وطبعة دار الفكر ص١٢٤، ح(٣٧٠ – ١٩٥) وفيها رُوي (من وراءَ) بالفتح مرة واحدة، وطبعة دار التأصيل ١/ ٥٦٣، ح(١٨٥ – ١٨٦)، والطبعة العامرة ١/ ١٢٩، وطبعة المكنز ١/ ١٢١، ح(٣٢٨ – ١٩٤)، والطبعة الهندية ص١٥٠، وطبعة بيت الأفكار ص١١٠، ح(٣٢٩ – ١٩٥)، وطبعة دار المغني ص١٢٧، ح(٣٢٩ – ١٩٥)، وطبعة دار طيبة ص١١١، ح(٣٢٩ – ١٩٥)، ويُنظر الحديث أيضا في مسند أبي يعلى ١١/ ٧٩ – ٨٠، ح(٣٧٦ – ٦٢١٦).
*وقد أخرجه البزّار في موضعين من مسنده ٧/ ٢٦٠، و١٧/ ١٥٧، ، وابن خزيمة في موضعين أيضا من كتاب التوحيد١/ ٣٤٠ – ٣٤١، و٢/ ٦٠٠ – ٦٠١، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد – الرياض، ط٥، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ولم يضبطه محققاهما.

[4] النهاية في غريب الحديث ٥/ ١٧٨، لأبي السعادات؛ مجد الدين المبارك بن محمد بن عبد الكريم الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق الأستاذين: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية – بيروت.

[5] تهذيب الأسماء واللغات ٤/ ١٩٠، لأبي زكريا؛ محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

وقد اعتذر بعضهم لابن مالك إثباته رواية الضمّ غير المحفوظة بأنه ربما "فهم ذلك من تصويب العكبري للضم"[٢]؛ حيث قال في إعراب الحديث: "الصواب (من وراءُ) بالضمّ؛ لأن تقديره: من تقدير: ذلك، أو من وراء شيء آخر، فلمّا حذف المضاف إليه بناه على الضمّ كـ (قبل وبعد)، فإن كان الفتح محفوظًا احتمل على أن تكون الكلمة مؤكدة مثل (شذرَ ومذرَ)، و(سقطوا بينَ بينَ)"[٣].

قلت: قول أبي البقاء (الصواب) إنما يعني به الصواب من جهة اللغة لا من جهة الرواية، وهذه عادة أبي البقاء في إعراب الحديث؛ فإنه يهتمّ بذكر أوجه الإعراب الجائزة في الأحاديث دون اهتمام واضح بورود الرواية بها أم لا، وإذا أمكن الاعتذار عن ابن مالك إثباته رواية الضمّ فبمَ يمكن الاعتذار عنه إغفاله رواية الصحيح بالفتح مع أن أبا البقاء أشار إليها؟، وهذا النووي تلميذه يتعقّب قول أبي البقاء فيقول: "صحّ الفتح، والحمد لله؛ لأن سماع الأئمة وتنبيههم على الفتح أقوى دليل على أنه ما رُوي بالضمّ، فحق أبي البقاء أن يقول: إن صحّ الضمّ، ولا يقول: إن صحّ الفتح"[٤].

قلت يتبيّن ممّا سبق أن الأولى حمل الحديث على أنه ممّا ورد سماعًا في ظروف المكان المركّبة تركيب (خمسة عشر)؛ فيُعدّ من القليل الذي لا يُقاس عليه؛ قال أبو حيّان في التذييل: "وأمّا المسموع من ظرف المكان فـ (بينَ بينَ)، ولا يُقاس عليه فلا يُقال: (خلفَ خلفَ) ...، فأمّا ما جاء في حديث حذيفة من قول إبراهيم - صلى الله علي نبينا وعليه- (إِنَّمَا كُنْتُ خَلِيلًا مِنْ وَرَاء وَرَاء)، فمن رواه بالضمّ فهو قطع عن الإضافة، نحو: (من تحتُ)، و(من علُ)، والثاني توكيد، ومن رواه بالفتح كان ذلك بناء علي جهة الشذوذ، وكان القياس لما تُصرّف فيه بدخول (من) عليه أن يُضاف الأول إلى الثاني، فيُقال: (من وراءِ وراءٍ)؛ لأنهم لما تصرّفوا في مثل (يوم يومٍ)، أضافوا الأول إلي الثاني؛ فقالوا:

وَلَوْلَا يَوْمُ يَوْمٍ ....[٥]**.**[٦]

---

[١] شرح النووي على صحيح مسلم ٣/ ٧١، لأبي زكريا؛ يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

[٢] الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية ٢/ ٧١٧، للدكتور ياسر عبد الله الطريقي، دار كنوز إشبيليا – الرياض، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

[٣] إعراب الحديث النبوي ص٢١٨، لأبي البقاء؛ عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق الأستاذ: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة – دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

[٤] تهذيب الأسماء واللغات ٤/ ١٩١.

[٥] سبق تخريجه ص١٠ من البحث.

[٦] التذييل ٩/ ٣٨١.

ونلاحظ هنا تأثّر أبي حيّان بابن مالك في إثبات رواية الضمّ، وكذلك فعل السمين في الدر المصون وابن عادل الحنبلي؛ حيث ذكرا أن حكم (وراء) هو نفس حكم (قَبْلُ)، و(بَعْدُ) في كونه إذا أُضيف أُعرب، وإذا قُطع بُني على الضمّ، واستدلّا على ذلك بما أنشده الأخفش من قول الشاعر:

إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلاَّ مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ[1]

كما استدلّا أيضًا برواية الضمّ في الحديث السابق[2].

قلت: أمّا الاستدلال ببيت الأخفش فصحيح، وأمّا الاستدلال بالحديث فقد تبيّن فساده وهو ممّا أُخذ عن ابن مالك دون تروٍّ.

***

٣- التنبيه على ورود استعمال معيّن، قد يكون قليلًا أو شاذًّا.

مثال ذلك ما استشهد به جمع من متقدّمي النحاة ومتأخريهم على ورود الفعل المضارع المتّصل بلام الأمر للمخاطب قليلًا من حديث: (لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ)؛ حيث أورده بهذا اللفظ الفرّاء[3]،

[1] هذا بيت من الطويل، نسبه المبرّد في الكامل وابن منظور في اللسان إلى عتي بن مالك العقيلي، وهو من شواهد الأخفش والفراء، وجاء بلا نسبة في الخزانة والدرر، قال محقق شرح ابن يعيش: "لم أجد من نسبه إلى قائل مع كثرة استشهاد النحاة به"، والصحيح ما ذكرت.
ومعناه: لا خير في المودة التي بيننا! إذا كنت لا تجدني أهلا لأن تأمنني على سرّك وسائر شؤونك، وكنت لا تلقاني إلا لقاء من لا يقبل ولا يبشّ.
يُنظر البيت في: معاني القرآن ٢/ ٣٢٠، لأبي زكريا؛ يحيى بن زياد الفرآء (ت: ٢٠٧هـ)، عالم الكتب – بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، والكامل في اللغة والأدب ١/ ٨٥، لأبي العباس؛ محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: د/ محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٤٩، وشرح ابن يعيش ٨٧/٤، والتذييل ٩/ ٣٨١، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٢٦، والخزانة ٦/ ٥٠٤ - ٥٠٥، والدرر اللوامع ١/ ٤٤٨ – ٤٤٩.

[2] يُنظر على الترتيب: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ١/ ٥١٤ - ٥١٥، لأبي عبد الله؛ أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، واللباب في علوم الكتاب ٢/ ٢٨٦ – ٢٨٧، لأبي حفص؛ عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت: ٧٧٥هـ)، تحقيق الشيخين: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت ط١،١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

[3] يُنظر: معاني الفرّاء ١/ ٤٧٠.

والزجاجي[١]، وابن الشقير[٢]، وابن بابشاذ[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن الحاجب[٥]، وابن مالك[٦]، والرضي[٧]، وابن الناظم[٨]، والمالقي[٩]، وأبو حيّان[١٠]، والمرادي[١١]، وابن هشام[١٢]، والسيوطي[١٣]، وغيرهم.

قالوا: تلزم لام الأمر فعل الغائب للدلالة على الأمر، كذلك أصل دخولها، نحو قوله تعالى: **(فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا)**[١٤]، وهي كثيرة الدور في كتاب الله تعالى والشعر ومنثور الكلام، وقد تدخل في فعل المخاطب قليلًا، نحو قراءة: **(فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا)**[١٥]، وقوله صلى الله عليه وسلم في بعض (لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ)، وقول الشاعر:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَابْنَ خَيْرِ قُرَيْش فَتُقَضَّى حَوَائِجُ المسْلِمِينَا[١٦]

وفي استشهاد النحاة بهذا الحديث نظر؛ إذ لم أقف عليه باللفظ المستشهد به في أيٍّ من كتب السنة المشهورة؛ حيث ورد الحديث بألفاظ مختلفة كلّها لا شاهد فيها، منها: (عَلَى مَصَافِّكُمْ كَمَا

---

[١] يُنظر: اللامات ص٩٣، لأبي القاسم؛ عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: د/ مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، وقد جعل الزجاجي في الجمل ورود المضارع المتّصل بلام الأمر للمخاطب لغة جيدة، وجعل منه هذا الحديث
يُنظر: الجمل في النحو ص٢٠٨، لأبي القاسم؛ عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، دار الأمل – الأردن، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

[٢] يُنظر: الجمل في النحو ص٢٥٠.

[٣] يُنظر: شرح المقدّمة المحسبة ص٢٤٤، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط١، ١٩٧٧م، وشرح كتاب الجمل للزجاجي ص٢٨٤، تأليف طاهر بن أحمد بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)؛ دراسة وتحقيق، إعداد الباحث: حسين علي السعدي، دكتوراه، كلية الآداب – جامعة بغداد، ٢٠٠٣م

[٤] يُنظر: شرح ابن يعيش ٧/ ٦١.

[٥] يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٧١.

[٦] يُنظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٣٨، لجمال الدين؛ محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق الأستاذين: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

[٧] شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٨٤، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: د/ يوسف حسن عمر، جامعة قازيونس – بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

[٨] يُنظر: شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك ص٤٩٢. تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

[٩] يُنظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص٣٠٢، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

[١٠] يُنظر: البحر المحيط في التفسير٦/ ٧٦ – ٧٧، لأبي حيان؛ محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق الشيخين: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

[١١] يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٦٤، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، الفكر العربي – القاهرة، ط١، ١٤٢٢ - ٢٠٠١م.

[١٢] يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ٤/ ١٧٥، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع - القاهرة.

[١٣] يُنظر: الهمع ٤/ ٣٠٨.

[١٤] من الآية ٥٨ من سورة يونس.

[١٥] من الآية ٥٨ من سورة يونس، وقد نُسبت هذه القراءة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- وعثمان بن عفان وأُبي بن كعب والحسن وأبي رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج ويعقوب في رواية رويس وأبي جعفر بخلاف والسلمي وقتادة وغيرهم. تُنظر القراءة في: مختصر شواذ القراءات ص٦٢، لأبي عبد؛ الله الحسين بن أحمد بن خالويه، مكتبة المتنبي – القاهرة، وحجّة القراءات ص٣٣٣، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، دار الرسالة – بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، وغيرهما.

[١٦] هذا بيت من الخفيف، مجهول القائل.
والشاهد في قوله: (لِتَقُمْ)؛ حيث جاء الأمر للمخاطب باللام على غير المعهود في كلام العرب.
يُنظر البيت في: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٢٥، لأبي البركات؛ عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة – القاهرة، ط١، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٨٥، وشرح ألفيّة ابن معطي لابن القوّاس ١/ ٣١١، تحقيق ودراسة، للدكتور علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي – الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٢٤، لبهاء الدين؛ عبد الله بن عقيل، تحقيق: د/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ١٧٩، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ ياسين العليمي، تحقيق: د/ إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، ود/ أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية – القاهرة، والخزانة ٩/ ١٤.

أَنْتُمْ)[١]، و(اثْبُتُوا عَلَى مَصَافِّكُمْ)[٢]، و(كَمَا أَنْتُمْ فِي مَصَافِّكُمْ)[٣]، و(قُومُوا عَلَى مَصَافِّكُمْ هَذَا)[٤]، و(ارْجِعُوا إِلَى مَصَافِّكُمْ)[٥].

قلت: إنّ الحكم بالقلّة على ورود لام الأمر مع المضارع للمخاطب قد لا يتغيّر بطرح الاستشهاد بهذا الحديث، ولكن اللافت للنظر هنا أن النحاة تركوا الاستشهاد بحديث: (لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ)[٦]؛ فبالرغم من أنّ هذا الحديث له روايات مختلفة بعضها لا يحمل شاهدًا[٧]؛ فإنّ هذه الرواية الرواية ثابتة في صحيح مسلم بهذا اللفظ، وهو أمر يدعو إلى العجب من موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث؛ فإذا فرضنا أنّ هذه الرواية الثابتة في الصحيح قد خفيت عن متقدّمي النحاة فلم يستشهدوا بها، أو أنهم لم يكونوا يولون الحديث عناية، فبمَ يمكن الاعتذار عن متأخّري النحاة الذين توارثوا وتناقلوا رواية غير ثابتة لمجرّد أنّ أوائل النحاة قد استشهدوا بها؟! خاصّة وأن بعض المتأخرين كان لهم اشتغال بعلم الحديث كابن مالك، بل العجب كل العجب من موقف أبي حيّان الذي شنّع في مواضع كثيرة على ابن مالك توسعه في الاستشهاد بالحديث، ثم هو نفسه يستشهد ببعض الأحاديث التي لا تثبت ألفاظها، ولا أدري ما الضابط الذي اتّخذه أبو حيان في قبول الاستشهاد بالحديث؛ حيث نراه يقبل بعض الأحاديث ويرفض بعضها مع عدم اتضاح علّة القبول والرفض عنده، والأمر نفسه يُقال عن السيوطي الذي وصفته كتب التراجم بأنه كان محدّثًا، وكان يرفض الاستشهاد ببعض الأحاديث التي لا تثبت ألفاظها، فلمَ قبل الاستشهاد بهذا الحديث دونًا عن غيره مع عدم ثبوت لفظه، وورود حديث آخر في صحيح مسلم يحمل الشاهد نفسه؟!

إنّ ما سبق ليسلمنا إلى التناقض الواضح الذي وقع فيه أبو حيّان والسيوطي إزاء منهجيهما في الاستشهاد بالحديث.

ثانيًا: المقاصد التي الغرض منها الاحتجاج لرأي ما في مسألة خلافيّة: وتشمل الروايات المحرّفة التي يوردها النحوي احتجاجًا لمذهبه، أو في سياق ذكر حجج المذهب المخالف له، وفيما يلي عرض موجز لنماذج من هذه الروايات، ثمّ إلقاء الضوء قليلًا على أثر طرح الاستشهاد بهذه الروايات في بعض المسائل النحويّة.

---

[١] أخرجه بهذا اللفظ الترمذي ٥/ ٣٦٨، وأحمد ٣٦/ ٤٢٢، ح(٢٢١٠٩)، وابن خزيمة في التوحيد ٢/ ٥٣٩ – ٥٤٠، ح(٥٨).

[٢] أخرجه بهذا اللفظ البزّار في مسنده ١٢/ ١٨، ح(٥٣٨٥).

[٣] أخرجه بهذا اللفظ ابن كثير في جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن ٧/ ٥٢٨، ح(٩٦٩٤)، لأبي الفداء؛ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: د/ عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر – بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

[٤] أخرجه بهذا اللفظ ابن سعد في الطبقات الكبرى ٢/ ٣٠، و٣/ ٣٦٢.

[٥] أخرجه بهذا اللفظ البيهقي في دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ٣/ ١١٣، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

[٦] أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه ٢/ ٩٤٣، ح٣١٠ - (١٢٩٧)، وأبو داود في سننه ٣/ ٣٣٢، ح(١٩٧٠)، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط - ـ محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية - دمشق، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، وأحمد ٢٢/ ٣١٢، ح(١٤٤١٩)، و٢٢/ ٤٦٠ – ٤٦١، ح(١٤٦١٨)، و٢٣/ ٢٨٦، ح(١٥٠٤١).

[٧] منها رواية (خُذُوا مَنَاسِكَكُمْ)، في مسند أبي يعلى ٤/ ١١١، ح(٢١٤٧)، ورواية (لِتَأْخُذْ أُمَّتِي مَنْسَكَهَا) في مسند أحمد ٢٢/ ٤١٨ – ٤١٩، ٤١٩، ح(١٤٥٥٣).

١- حديثان: حديث: (إِيَّاكِ أَنْ تَكُونِيهَا يَا حُمَيْرَاء[١])، وحديث: (كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ، فَكَانَهُ).

أمّا الحديث الأول فقد استشهد به ابن مالك على أن المختار في خبر (كان) المضمر اتصاله بها؛ لوروده في فصيح الكلام نثرًا ونظمًا، ومنه الحديث المذكور؛ قال: فإن كان الفعل من باب (كان)، وكان خبره ضميرًا، جاز الاتصال، نحو: (صديقي كنته)، والانفصال نحو: (صديقي كنت إياه).

والاتصال أجود؛ لأنه الأصل وقد أمكن، ولشبه (كنته) بـ (فعلته)، ولأن الاتصال ثابت في فصيح الكلام، ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم- لعائشة: (إِيَّاكِ أَنْ تَكُونِيهَا يَا حُمَيْرَاء)[٢].

وأمّا الحديث الثاني فقد استشهد به الشلوبين على جواز الاتصال في منصوب (كان) المضمر؛ قال الشلوبين: "ومثال الاتصال في خبر (كان) ما جاء في حديث النبي – صلى الله عليه- في أبي خيثمة – وقد رأى شخصه من على بعد- من أنه قال: (كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ، فَكَانَهُ) ..."[٣].

- **تخريج الحديثين: أولا: حديث (إِيَّاكِ أَنْ تَكُونِيهَا يَا حُمَيْرَاء).**

الحديث بهذا اللفظ لم يرد في أيٍّ من كتب السنة، وإنما ورد حديث بلفظ: (انْظُرِي يَا حُمَيْرَاءُ أَنْ لَا تَكُونِي أَنْتِ)[٤]، وحديث آخر بلفظ: (أَيَّتُكُنَّ الَّتِي تَنْبَحُهَا كِلَابُ مَاءِ كَذَا وَكَذَا[٥]؟، إِيَّاكِ يَا حُمَيْرَاءُ)[٦]، ولا شاهد فيهما.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد ورد الحديث باللفظ الذي استشهد به ابن مالك عند ابن سيده في المحكم والمحيط الأعظم[٧].

ثانيًا: حديث: (كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ، فَكَانَهُ).

وهذا الحديث أيضًا لم يرد في أيٍّ من كتب السنة باللفظ المستشهد به، والحديث مشهور في قصة أبي خيثمة – رضي الله عنه- حين لحق بالنبي – صلى الله عليه وسلم- في غزوة تبوك، وقد ورد بعدّة روايات لا شاهد فيها، منها:

---

[١] حُميراء: تصغير (حمراء)، أي: بيضاء، والعرب تطلق الأحمر على الأبيض من الألوان. يُنظر: اللسان (حمر) ٤/ ٢٠٩.
[٢] يُنظر: شرح التسهيل ١/ ١٥١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٩٣.
[٣] شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٦٣٢، لأبي علي؛ عمر بن محمد بن عمر الشلوبين، تحقيق: د/ تركي سهو نزال العتيبي، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
[٤] أخرجه البيهقي في دلائل النبوة ٦/ ٤١١.
[٥] المقصود ماء للعرب يُسمّى (الحوأب) على الطريق بين مكة والبصرة. يُنظر: اللسان (حأب) ١/ ٢٨٩.
[٦] أخرجه نعيم بن حماد عن عبد الرازق في الفتن ١/ ٨٤، تحقيق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد – القاهرة.
[٧] يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم (مقلوب الحاء والراء والميم) ٣/ ٣٣١، لأبي الحسن؛ علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- ما أخرجه مسلم وأحمد في حديث توبة كعب بن مالك – رضي الله عنه-، وفيه أنّ النبي – صلى الله عليه وسلم-: رَأَى رَجُلًا مُبَيِّضًا يَزُولُ بِهِ السَّرَابُ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ) فَإِذَا هُوَ أَبُو خَيْثَمَةَ الْأَنْصَارِيُّ[١].
- وأخرجه البيهقي بلفظ: (كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ)، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! هُوَ وَاللهِ أَبُو خَيْثَمَةَ[٢].
- وأخرجه البيهقي أيضًا بلفظ: (كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ) فَأَتَاهُ أَبُو خَيْثَمَةَ[٣].

وكما هو واضح فلا شاهد في ألفاظ هذه الروايات.

٢- قول عائشة -رضي الله عنها-: (إِنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم- يُحِبُّ الْحَلْوَى وَالْعَسَل).

استشهد به أبو حيان على جواز حذف اللام الفارقة في خبر (إن) المخفّفة من الثقيلة إذا أُهملت وأُمِن اللبس بـ (إن) النافية؛ قال بعد أن ذكر أن هذه اللام تلزم للفرق بين (إن) المخفّفة والنافية: [وقد جاءت اللام محذوفة في حديث: (إِنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم- يُحِبُّ الْحَلْوَى وَالْعَسَل)، أي: ليحب، وذلك لدلالة الكلام على أن الخبر مثبت، لا منفي؛ فلم تلزم هنا لعدم اللبس][٤].

وقد استشهد أبو حيان بهذا الحديث في البحر المحيط في تخريج قراءة: (**إِن كُنَّا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ**)[٥] وتابعه في الاستشهاد به ابن عادل الحنبلي والسمين في ذات الموضع[٦].

- **تخريج الحديث:**

لم يرد الحديث بإثبات (إن) في أيٍّ من روايات الحديث الواردة في كتب السنة، وإنما أخرجه البخاري، ومسلم، وغيرهما من طريق عروة بن الزبير عن عائشة – رضي الله عنهما-، قالت: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ الحَلْوَاءَ وَالعَسَلَ)[٧].

وفي لفظ للبخاري: (يُعْجِبُهُ)[١].

---

[١] يُنظر: صحيح مسلم ٤/ ٢٠٢١، ح٥٣ - (٢٧٦٩)، ومسند أحمد ٤٥/ ١٤٨ - ١٥١، ح(٢٧١٧٥).
[٢] يُنظر: دلائل النبوة ٥/ ٢٢٢ – ٢٢٣.
[٣] يُنظر:السابق ٥/ ٢٢٦.
[٤] ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣/ ١٢٧٣، لأبي حيان؛ محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م. ويُنظر أيضا: التذييل والتكميل ٥/ ١٣٤.
[٥] من الآية ٥١ من سورة الشعراء، والقراءة بكسر الهمزة وتخفيف (إن)، وهي قراءة أبان بن تغلب وأبو معاذ، تُنظر القراءة في: البحر المحيط ٧/ ١٦، واللباب في علوم الكتاب ١٥/ ٢٧ - ٢٨، والدر المصون ٨/ ٥٢١.
[٦] يُنظر على الترتيب: اللباب في علوم الكتاب ١٥/ ٢٧ - ٢٨، والدر المصون ٨/ ٥٢١.
[٧] يُنظر الحديث في: صحيح البخاري ٧/ ٧٧، ح(٥٤٣١)، و٧/ ١٠٧، ح(٥٥٩٩)، لأبي عبد الله؛ محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: د/ مصطفى ديب، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، وصحيح مسلم ٢/ ١١٠١، ح٢١ - (١٤٧٤).

وفي لفظ آخر له ولأحمد: (يُحِبُّ الحَلْوَاءَ، وَيُحِبُّ العَسَلَ)[٢].

وكما هو واضح فلا شاهد في هذه الروايات على جواز حذف اللام في خبر (إن) المخفّفة من الثقيلة.

٣- ثلاثة أحاديث: حديث: (لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ)، وحديث: (لِتَقُومُوا إِلَى مَصَافِّكُمْ)، وحديث: (لِتَزُرَّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ).

أورد أبو البركات الأنباري هذه الأحاديث الثلاثة في سياق ذكر حجج الكوفيّين لمذهب القائل بأنّ فعل الأمر معرب وليس مبنيًّا؛ حيث استشهدوا بهذه الأحاديث على أنّ أصل فعل الأمر للمخاطب (افعل): (لتفعل)، بدليل وروده مقترنًا باللام في هذه الأحاديث وغيرها، وبالتالي فإن فعل الأمر معرب مجزوم لأن أصله مضارع مقترن بلام الأمر، وإنما حُذفت اللام لكثرة الاستعمال، وحُذف معها حرف المضارعة[٣].

- **تخريج الأحاديث:**

لم أقف في أيٍّ من كتب السنة التي بين يديّ على هذه الأحاديث بالألفاظ المستشهد بها، وإنما ورد الحديثان الأول والثاني بألفاظ لا شاهد فيها، وقد سبق ذكرها[٤]، منها:

١- (عَلَى مَصَافِّكُمْ كَمَا أَنْتُمْ).
٢- (اثْبُتُوا عَلَى مَصَافِّكُمْ).
٣- (كَمَا أَنْتُمْ فِي مَصَافِّكُمْ).
٤- (قُومُوا عَلَى مَصَافِّكُمْ هَذَا).
٥- (ارْجِعُوا إِلَى مَصَافِّكُمْ).

كما ورد الحديث الثالث بألفاظ مختلفة لا شاهد فيها أيضًا، منها:

١- (زُرَّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ)[٥].
٢- (زُرَّهُ وَلَوْ لَمْ تَجِدْ إِلَّا شَوْكَةً)[٦].
٣- (وَازْرُرْهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ)[١].

---

[١] صحيح البخاري ٧/ ١١٠، ح(٥٦١٤).
[٢] صحيح البخاري ٩/ ٢٦، ح(٦٩٧٢)، ومسند أحمد ٤٠/ ٣٦٦، ح(٢٤٣١٦).
[٣] يُنظر: الإنصاف ٢/ ٥٢٤ – ٥٢٨.
[٤] يُنظر ص١٤ من البحث.
[٥] أخرجه بهذا اللفظ ابن خزيمة في صحيحه ١/ ٣٨١، ح(٧٧٨)، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
[٦] أخرجه بهذا اللفظ أحمد في مسنده ٢٧/ ٥٠ – ٥١، ح(١٦٥٢٠)، و٢٧/ ٨١، ح(١٦٥٤٧).

٤- (يَزُرُّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ)[٢].

٥- (شُدَّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ)[٣].

وبالتالي لا يصحّ استشهاد الكوفيّين بهذه الأحاديث؛ لعدم ثبوتها بالألفاظ المستشهد بها.

***

- **أثر طرح الاستشهاد بالروايات المحرّفة في بعض المسائل النحويّة:**

ولبيان هذا الأثر لا بدّ من عرض المسألة النحويّة التي استُشهد فيها بالرواية المحرّفة ودراسة المذاهب الواردة حتى يتسنّى لنا إعطاء حكم صحيح في المسألة الخلافيّة بعد طرح الاستشهاد بالرواية المحرّفة، وسأكتفي في هذا الصدد بنموذجين؛ أحدهما حديث، والآخر قول لابن عبّاس رضي الله عنه.

أوّلًا: **حديث: (إِنَّ اللهَ مَلّكَكَمْ إِيَّاهُمْ، وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ).**

استشهد به ابن مالك على جواز انفصال ثاني الضميرين المنصوبين بفعل غير قلبي بشرط تقدّم الأعرف منهما؛ يقول ابن مالك: "كل ضمير تراه كهاء (أعطيتكه)، في كونه ثاني منصوبين بفعل غير قلبي، فهو جائز الاتصال والانفصال، واتصاله أجود، ولذلك لم يأت في القرآن إلا متّصلًا كقوله تعالى: **(إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ)**[٤]، وظاهر كلام سيبويه أنّ الاتصال لازم، ويدلّ على عدم لزومه قول النبي صلى الله عليه وسلم: (فَإِنَّ اللهَ مَلّكَكَمْ إِيَّاهُمْ، وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ)"[٥].

وقد تأثّر الشرّاح بابن مالك في الاستشهاد بهذا الحديث؛ فاستشهد به كل من ابن الناظم[٦]، والمرادي[٧]، وابن هشام[٨]، وابن القيّم[٩]، والأشموني[١٠]، والأزهري[١١]، والسيوطي[١٢]، وغيرهم.

- **تخريج الحديث:**

---

[١] أخرجه بهذا اللفظ أبو داود في سننه ١/ ٤٧٠، ح(٦٣٢).
[٢] رواه بهذا اللفظ البخاري معلّقًا في صحيحه ١/ ٧٩.
[٣] أخرجه بهذا اللفظ ابن خزيمة في صحيحه ١/ ٤٠٢، ح(٧٧٧).
[٤] من الآية ٤٣ من سورة الأنفال.
[٥] شرح التسهيل ١/ ١٤٩، بتصرّف يسير.
[٦] يُنظر: شرح ابن الناظم ص٣٩.
[٧] يُنظر: توضيح المقاصد ١/ ٣٧٢.
[٨] يُنظر: أوضح المسالك ١/ ٨٨ – ٩٨.
[٩] يُنظر: إرشاد السالك إلى حل ألفيّة ابن مالك ١/ ٤٨، لبرهان الدين؛ إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية، تحقيق: د/ محمد عوض السهلي، الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
[١٠] يُنظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ١٣٣، لأبي الحسن؛ علي بن محمد الأشموني، تحقيق: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة.
[١١] يُنظر: شرح التصريح ١/ ١/ ٣٥٩.
[١٢] يُنظر: عقود الزبرجد ٢/ ٣٧٥.

هذا جزء من حديث أورده الغزالي في إحياء علوم الدين منسوبًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم دون إسناد الحديث؛ حيث قال: "فقد كان من آخر ما أوصى به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قال: (اتقُوا اللهَ فِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، أَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ وَأَلْبِسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ ...؛ فَإِنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ، وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ)"[١].

والحديث بهذا اللفظ لم أقف عليه في أيٍّ من كتب السنّة التي بين يديّ، وإنما وردت أحاديث فيما يتعلّق بالوصيّة بالمملوك كلّها لا شاهد فيها، منها:

١- (الصَّلَاةَ الصَّلَاةَ، اتَّقُوا اللَّهَ فِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ)[٢].
٢- (إِنَّ إِخْوَانَكُمْ خَوَلُكُمْ[٣] جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ، فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ)[٤].
٣- (هُمْ إِخْوَانُكُمْ جَعَلَهُمْ اللهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ فَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ وَأَلْبِسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ)[٥].

- الدراسة النحوية:

اتّفق النحاة على وجوب اتصال أوّل الضميرين المنصوبين بفعل غير قلبي عند تقدّم الأعرف منهما، غير أنهم اختلفوا في حكم اتّصال الضمير الثاني؛ فذهب سيبويه إلى القول بوجوب اتّصاله، فيجوز عنده: (أعطيتكه)، ولا يجوز: (أعطيتك إيّاه)[٦]، وإليه مال ابن هشام في تخليص الشواهد[٧]، بينما ذهبت طائفة من النحاة إلى القول بجواز الاتّصال والانفصال؛ إمّا دون ترجيح أحدهما على الآخر وهو ما فعله الرماني[٨]، والزمخشري[٩]، وابن مالك في أحد قوليه[١٠]، وأبو والمرادي في أحد قوليه[١٢]، والسليلي[١٣]، وابن القيّم[١٤]، وابن عقيل[١]، والسيوطي في الهمع[٢].

---

[١] إحياء علوم الدين ٢/ ٢١٩.
[٢] سنن أبي داود ٧/ ٤٦٤ – ٤٦٥، ح(٥١٥٦)، ومسند أحمد ٢/ ٢٤، ح(٥٨٥).
[٣] أي: عبيدكم وخدمكم، والخَوَل: ما أعطى الله تعالى الإنسان من العبيد والخدم. يُنظر: اللسان (خول) ١١/ ٢٢٤ – ٢٢٥.
[٤] صحيح البخاري ١/ ١٥، ح(٣٠)، و٣/ ١٤٩، ح(٢٥٤٥)، ومسند أحمد ٣٥/ ٣٤١ – ٣٤٢، ح(٢١٤٣٢).
[٥] صحيح البخاري ٨/ ١٦، ح(٦٠٥٠)، وصحيح مسلم ٣/ ١٢٨٢، ح٣٨ - (١٦٦١).
[٦] يُنظر: الكتاب ٢/ ٣٦٤.
[٧] يُنظر: تخليص الشواهد ص٩١.
[٨] يُنظر: شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن؛ علي بن الحسين الرماني من أول باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم (تحقيقًا وموازنة) ص٦٢٠، إعداد الباحث: سيف عبد الرحمن العريفي، إشراف: أ.د./ تركي سهو العتيبي، دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود – الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٤٦٥.
[٩] يُنظر: المفصّل ص١٣٠.
[١٠] يُنظر: ألفية ابن مالك في النحو والتصريف ص٧٨، تحقيق: د/ سليمان عبد العزيز عبد الله العيوني، دار المنهاج – الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ.
[١١] يُنظر: الارتشاف ٢/ ٩٣٤.
[١٢] يُنظر: شرح التسهيل ص١٦٢ – ١٦٣، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: محمد عبد النبي محمد، مكتبة الإيمان – المنصورة، ط١، ١٤٢٢هـ.
[١٣] يُنظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل ص١٩٥، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السليلي، تحقيق: د/ الشريف البركاتي، الفيصلية– مكة، ط١.
[١٤] يُنظر: إرشاد السالك ١/ ١٤٨.

وإمّا مع ترجيح الاتّصال، وهو ظاهر قول السيرافي[٣]، واختاره ابن يعيش[٤]، والخوارزمي[٥]، وابن مالك في شرح التسهيل[٦]، وابن الناظم[٧]، والمرادي[٨]، والأشموني[٩]، والسيوطي في أحد قوليه[١٠]، والأزهري[١١].

وإمّا مع ترجيح الانفصال، ذكره أبو حيّان وغيره، ونسبوه إلى الشلوبين[١٢].

أمّا وجه وجوب الاتّصال أو رجحانه فقد علّلوه بما يلي:

١- قوّة الفعل، وأنّ اتّصال الضمير هو الأصل، ومتى تأتّى الاتّصال لم يُعدل إلى الانفصال[١٣]؛ لأنّ المتّصل أخصر في اللفظ من المنفصل، وكلاهما يؤدّي معنًى واحدًا[١٤].

٢- أنّه لم يأتِ في القرآن إلا متّصلًا، نحو[١٥]: **(فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ)**[١٦]، **و(إِذْ يُرِيكُمُوهُمْ)**[١٧]، **و(وَلَوْ أَرَاكَهُمْ)**[١٨]، **و(أَنُلْزِمُكُمُوهَا)**[١٩]، **و(إِن يَسْأَلْكُمُوهَا)**[٢٠].

٣- ورود الاتّصال في الحديث أيضًا، ومنه:

أ- قول المرأة للنبي - صلى الله عليه وسلم -: (فَجِئْتُ لِأَكْسُوَكَهَا)، وقول الرجل له - صلى الله عليه وسلم -: (اكْسُنِيهَا)[٢١].

ب- قول الخضر – عليه السلام -: (يَا مُوسَى إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَلَّمَنِيهِ لَا تَعْلَمُهُ أَنْتَ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ عَلَّمَكَهُ لاَ أَعْلَمُهُ)[١].

---

[١] يُنظر: المساعد ١/ ١٠٥.
[٢] يُنظر: الهمع ١/ ٢١٩.
[٣] يُنظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٢٦.
[٤] يُنظر: شرح ابن يعيش ٣/ ١٠٥.
[٥] يُنظر: التخمير ٢/ ١٥١ – ١٥٢.
[٦] يُنظر: شرح التسهيل ١/ ١٤٩.
[٧] يُنظر: شرح ابن الناظم ص٣٩، ٤١.
[٨] يُنظر: توضيح المقاصد ١/ ٣٧١.
[٩] يُنظر: شرح الأشموني ١/ ١٣٣.
[١٠] يُنظر: عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ٢/ ٣٧٥، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق الدكتور/ سلمان القضاة، دار الجيل بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
[١١] يُنظر: شرح التصريح ١/ ٣٥٩.
[١٢] يُنظر: التذييل ٢/ ٢٣١، والارتشاف ٢/ ٩٣٤، وتخليص الشواهد ص٩١، وتمهيد القواعد ١/ ٥٣١، والهمع ١/ ٢٢٠.
[١٣] يُنظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٢٦، وشرح ابن يعيش ١/ ١٠٥، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية١/ ٣٠٧، لأبي إسحاق؛ إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، جامعة أم القرى- مكة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
[١٤] يُنظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٢٦، وشرح ابن يعيش ١/ ١٠٥.
[١٥] يُنظر: شرح التسهيل ١/ ١٤٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٧١، وأوضح المسالك ١/ ٨٨، وإرشاد السالك ١/ ١٤٨، وتمهيد القواعد ١/ ٥٣٠، والمقاصد الشافية ١/ ٣٠١، وشرح الأشموني٢ ١/ ١٣٣، وشرح التصريح ١/ ٣٥٩.
[١٦] من الآية ١٣٧ من سورة البقرة.
[١٧] من الآية ٤٣ من سورة الأنفال.
[١٨] السابق نفسه.
[١٩] من الآية ٢٨ من سورة هود.
[٢٠] من الآية ٣٧ من سورة محمد.
[٢١] هذان جزآن من حديث واحد في: صحيح البخاري ٢/ ٧٨، ح(١٢٧٧)، و٣/ ٦١، ح(٢٠٩٣)، و٧/ ١٤٦، ح(٥٨١٠)، ومسند أحمد ٣٧/ ٤٨١ – ٤٨٢، ح(٢٢٨٢٥)، وغيرهما.

قال أبو حيّان محاولًا تعليل قول سيبويه بوجوب الاتّصال: [وسيبويه لا يُجيز الانفصال في: (أعطانيه)، وإن كان هو الوجه في: (أعطاه إيّاه)، ويمكن أن يكون هذا بسبب لحظه فرقًا بين (أعطانيه) وبين (أعطاه إيّاه)، وهو أن ضمير المتكلّم وضْعه أن يلي الفعل بعد الفاعل، ولا يُفصل بينه وين الفعل، لا يُقال: (أعطاهني)، فجاء كالفاعل، فكأنه لم يفصل الفعل عن طلبه للثاني، بخلاف الغائب، إلا أنّ هذا لا يقوى أن يوجب في هذا ما ضعف في ذلك[٢]].

أمّا وجه ترجيح الانفصال عند الشلوبين، فإنّما قاس (أعطيتكه) على (أعطاه إيّاه) ولم يفرّق بينهما، وجعل قول سيبويه: (ولم تستحكم العلامات ها هنا) يشمل الصورتين[٣]، وسيبويه إنّما عني بقوله هذا: (أعطاه إيّاه) دون (أعطيتكه)

قال ابن هشام: [وليس ما ذكره الشلوبين بشيء[٤]].

قلت: وهو بعيد، ويردّه أنّ ثاني الضميرين لم يأت في القرآن إلا متّصلًا كما سبق، ولذلك لم أجد من النحاة من وافق الشلوبين فيما ذهب إليه.

أمّا القائلون بجواز الانفصال - سواء مطلقًا أو مرجوحًا - فقد استدلّوا له بالسماع والقياس؛ أمّا السماع فقد استدلّوا بوروده في حديث: (إِنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ، وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ)[٥].

وبالرغم من أنّ ابن هشام استشهد بهذا الحديث في أوضحه فإنّنا نجده يردّ الاستشهاد به في تخليص الشواهد حيث يقول: "ومذهب جماعة، منهم الزمخشري، والناظم، أنّ الاتّصال راجح، واستدلّ الناظم بالحديث الوارد في العبيد والإماء (إِنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ)، ولو كنّا على ثقة من أنّه رُوي بلفظه لم يكن فيه دليل، لأنّ بعده: (وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ)، والفصل فيه واجب، لأنّ الضمير المقدّم غير أعرف، فلعلّ الفصل في الأوّل للتناسب"[٦].

وكأنّ ابن هشام قد ظهر له أنّ الحديث لم يُروَ بهذا اللفظ، فهو يشكّك في ثبوت لفظ الحديث المستشهد به، ومع ذلك أوّله بأنّ الفصل فيه لمشاكلة ما بعده، وأوّله غيره بأنّ الفصل هنا للفرار من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمّات لو قال: (ملّككموهم)[٧].

---

[١] صحيح البخاري ١/ ٣٥، ح(١٢٢)، و٤/ ١٥٤، ح(٣٤٠١)، و٦/ ٨٨، ح(٤٧٢٥)، و٦/ ٩١، ح(٤٧٢٧)، وصحيح مسلم ٤/ ١٨٤٧، ح ١٧٠ - (٢٣٨٠)، وسنن الترمذي ٥/ ٣٠٩، ح(٣١٤٩)، ومسند أحمد ٣٥/ ٤٣ - ٤٤، ح(٢١١١٤)، وفي بعضها بتقديم: (أَنْتَ عَلَى عِلْمٍ عَلَّمَكَهُ لاَ أَعْلَمُهُ) على : (إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَلَّمَنِيهِ).

[٢] التذييل والتكميل ٢/ ٢٣١.

[٣] يُنظر: التذييل والتكميل ٢/ ٢٣١، وتخليص الشواهد ص٩١.

[٤] تخليص الشواهد ص٩١.

[٥] يُنظر ص ١٩ من البحث.

[٦] تخليص الشواهد ص٩١، بتصرّف يسير.

[٧] يُنظر: شرح التصريح ١/ ٣٥٩.

قلت: وقد تبيّن فساد الاستشهاد بهذا الحديث فلا داعي إلى تكلّف تأوّله.

وأمّا القياس فقالوا:

١- إنّما جاز فصل ثاني الضميرين المنصوبين في نحو: (أعطيتك إيّاه) للطول، لبعده عن الفعل بمرتبتين[١]، فهو لا يلاقي ذات الفعل، وإنّما يلاقي ضمير المفعول الأوّل، أمّا ضمير المفعول الأوّل فهو يتّصل بالفعل مباشرة، أو بضمير الفاعل المجعول معه كشيء واحد[٢].

٢- إنّ إيجاب سيبويه: (أعطاه إيّاك)، وتصحيحه له يقوّى جواز الانفصال؛ "لأن تعلّق المفعولين بالفعل من باب واحد، واختلاف المفعولين في ترتيبهما ليس يغيّر حكم تعلّقهما بالفعل، وعمل الفعل فيهما"[٣].

قال الشاطبي محاولًا توجيه جواز الانفصال قياسًا بعد أن ثبت سماعه بالحديث الذي استشهد به ابن مالك: "وقد يُقال أنّ علّة الانفصال في (سلنيه) بعد ورود السماع هو التشبيه بباب (ظننت) فيُحمل عليه في جواز الانفصال، وقد يُحمل الفرع على الأصل فيما هو أصل في الفرع، فرع في الأصل، فإنّ علّة الانفصال في باب (ظننت) مستحكمة، فاقتضت معلومها بحكم الأصل، ثم حمل عليه باب (سألت) فخرج عن أصل الاتّصال إلى الانفصال، وعلى هذا تُتّخذ علّة جواز الانفصال"[٤].

قلت: يُلاحظ في النصّ السابق أنّ الذي دفع الشاطبي إلى حمل باب (سألت) على باب (ظننت) في جواز الانفصال هو اعتقاده بورود السماع بالانفصال في الحديث الشريف، وإلّا فما تكلّف توجيهه.

وقد رُدّ قياس المجيزين للانفصال بأنّ الانفصال لا يُصار إليه إلا إذا تعذّر الاتّصال[٥].

وأُجيب بأنّ الاتّصال هنا إذا لم يتعذّر صورة فقد تعذّر معنًى، "وذلك أنّ الضمير الثاني حقّه أن يكون منفصلًا، بدليل أنّ الضمير المتّصل المنصوب لا يتّصل إلا بالفعل، ولذا حُمل قوله:

هُمُ الآمِرون الخَيْرَ والفاعِلونه[٦]

على ضرورة الشعر"[١].

---

[١] يُنظر: شرح الكتاب للرماني ص٦٢٠، والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٤٦٥.
[٢] يُنظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٢٧، وشرح ابن يعيش ٣/ ١٠٥.
[٣] شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٢٧.
[٤] المقاصد الشافية ١/ ٣١٤.
[٥] يُنظر: التخمير ٢/ ١٥٢.
[٦] هذا صدر بيت من الطويل، مجهول القائل، وعجزه:
إِذَا مَا خَشَوا مِنْ مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا
ويُروى صدره هكذا:
هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمِرونه
والشّاهد فيه قوله: (والفاعلونه) حيث أضاف الضمير إلى اسم الفاعل وأثبت نون الجمع للضرورة الشعريّة، ولا يُقال إنّ الضمير في محل نصب لأنّ الضمير المتّصل لا يتّصل إلا بالفعل، قال سيبويه فيه: وزعموا أنّه مصنوع.
يُنظر البيت في: الكتاب ١/ ١٨٨، ومعاني الفرّاء ٢/ ٣٨٦، وشرح ابن يعيش ١٢٥/٢، والارتشاف ٥/ ٢٢٧٧، والخزانة ٢٦٩/٤ – ٢٧٠.

وقيل: الاتّصال هنا يشبه المتعذّر لأدائه إلى اجتماع ثلاثة ضمائر في نحو: (أعطيتكه)[٢].

قلت: هذه التعليلات القياسيّة منها القوي والضعيف، وهي في مجملها لا تقوى أمام وجوه الاتّصال، وتفتقر إلى سماع ثابت يؤيّدها، ولم أقف في كتب النحاة على شاهد يُجيز فصل ثاني الضميرين من نحو: (أعطيتكه) سوى ما أورده ابن مالك من الحديث المذكور ولذلك عدّه قليلًا[٣].

قال الأستاذ عباس حسن في هذه المسألة: [تختلف آراء النحاة في هذه المسألة، وتتشعّب من غير داعٍ، ولا فائدة، فمنهم من يقول بجواز الفصل والوصل على السواء، وذلك حين يكون العامل الناصب للضميرين فعلًا، أو ما يشبهه، غير ناسخ، فينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخير مثل: (سلب وأعطى)، وهذا الرأي هو الأشهر. ومنهم من يقول إنّ الوصل واجب، ولا يجوز الفصل إلا للضرورة.

وكل هذا الخلاف لا خير فيه، وهو مرهق بغير فائدة فقد ثبت أن الوصل والفصل واردان عن العرب الفصحاء بكثرة تبيح القياس]. [٤]

ولا أدري أين هذه الشواهد الكثيرة التي يتحدّث عنها الدكتور حسن، فلم يذكر شيئا منها، ولم أقف على شيء منها في كتب النحاة، وقد ذكر الدكتور ياسر الطريقي في تخريجه أحاديث شرح التسهيل أنّ فصل ثاني الضميرين قد ورد في قوله – صلى الله عليه وسلم -: (أَفَلَا تَتَّقِي اللَّهَ فِي هَذِهِ الْبَهِيمَةِ الَّتِي مَلَّكَكَ اللَّهُ إِيَّاهَا؟)[٥].

قلت: هذا الحديث فضلًا عن وروده بالوصل والفصل من عدّة طرق عن مهدي بن ميمون[٦]؛ فإنّ الفصل فيه ناتج عن الفصل بالفاعل بين الفعل وضمير المفعول الأوّل وبين ضمير المفعول الثاني، وإلّا فإنّ الروايات التي أُخّر فيها الفاعل عن المفعولين وردت جميعًا بالوصل هكذا: (مَلَّكَهَا اللهُ)[٧].

ممّا سبق يتبيّن أن انفصال ثاني الضميرين من نحو: (أعطيتكه) لم يرد عن العرب، وإنّما هو وجه قاسه بعض النحاة ويفتقر إلى السماع الذي لا يثبت بالحديث المستشهد به عند ابن مالك،

---

[١] التخمير ٢/ ١٥٢ بتصرّف يسير.
[٢] يُنظر: الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٤٦٥.
[٣] يُنظر: شرح الكافية المنسوب لابن جماعة ص١٩٦ – ١٩٧، تحقيق: د/ محمد محمد داود، دار المنار – القاهرة، ٢٠٠٠م.
[٤] النحو الوافي ١/ ٢٧٥ – ٢٧٦ بتصرّف، للأستاذ عباس حسن، دار المعارف – القاهرة، ط٣.
[٥] يُنظر: الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية ١/ ٣٠٤ – ٣٠٥.
[٦] يُنظر: سنن أبي داود ٤/ ٢٠٠ - ٢٠١، ح(٢٥٤٩)، ومسند أحمد ٣/ ٢٧٣ – ٢٧٤، ح(١٧٤٥)، ومسند أبي يعلى ١٢/ ١٥٧، ح(٦٧٨٧)، والأحاديث المختارة ٩/ ١٦٠، ح(١٣٦)، لأبي عبد الله ضياء الدين؛ محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر - بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
[٧] يُنظر: مسند أحمد ٣/ ٢٧٣ – ٢٧٤، ح(١٧٤٥)، والأحاديث المختارة ٩/ ١٦٠، ح(١٣٦).

والاتّصال أقوى منه؛ قياسًا لأنّه الأصل وقد أمكن، وسماعًا لأنّ القرآن لم يأت إلا بـه، وكذا شـواهد الحديث، بل إنّ عدم ورود روايات بالفصل في الأحاديث المستشهد بها على الوصل ليدلّ على أنّ الاتّصال هو ما تكلّمت به العرب، فالاقتصار عليه أفضل، ويخرج المسألة عن شذوذ جواز الفصل مع إمكان الوصل، وفي ذلك تيسير وتسهيل لقاعدة أنّه متى تأتّى اتّصال الضمير لم يُعدل إلى انفصاله، والله أعلم.

- **ثانيًا: قول ابن عبّاس – رضي الله عنه -: (نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ[1] وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَوَارِيًا بِمَكَّةَ).**

أورد العكبري هذه الرواية في إعراب الحديث موجّهًا ما فيها من إشكال؛ حيث قال: "وفي حديث عبد الله بن عبّاس: (نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَوَارِيًا بِمَكَّةَ)، هكذا وقع في هذه الرواية، والوجه فيه أنّ (رسول الله) صلّى الله عليه وسلم مبتدأ، و (بمكة) خبره، و(متواريًا) حال من الضمير المقدّر في الجارّ والعامل فيه الجارّ، أو الاستقرار الذي دلّ عليه الجارّ؛ أي: ورسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - مستقرّ بمكة متواريًا"[2].

فنلاحظ هنا أنّ العكبري خرّج الأثر على أنّ (متواريًا) حال رغم تقدّمها على عاملها المعنوي، مع أنّه صرّح في اللباب بعدم جواز ذلك كما سيأتي[3].

ثمّ اتّخذ ابن مالك هذا الأثر بعد ذلك – وتبعه بعض الشرّاح – دليلًا على جواز تقديم الحال على عاملها – بقلّة أو مطلقًا - إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا مخبرًا بهما مع تقدّم المخبر عنه[4].

- **تخريج الأثر:**

لم أقف على هذا الأثر باللفظ المستشهد به في أيٍّ من كتب السنّة التي بين يديّ، وإنّما ورد في الصحيحين وغيرهما بألفاظ لا شاهد فيها، منها:

١- (أُنْزِلَتْ وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَوَارٍ بِمَكَّةَ)[5].

---

[1] يعني قوله تعالى: (❐◆⬥⬥ ✋❐♑⬂♑⬀❷⬀ 🖃🕅🕐✿☒•✍ ❐◆⬥⬥ ✋⬆③⬧).

(٢) إعراب الحديث النبوي ص٢٧٢ – ٢٧٣.

(٣) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٩٠ – ٢٩١، لأبي البقاء؛ عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق الأستاذ: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر – بيروت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٦١ – ٢٦٢، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ٤٣٦ – ٤٣٧، لجمال الدين؛ محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني– بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، وشرح التسهيل للمرادي ص٥٧٣، وشفاء العليل ص٥٣٣، وتمهيد القواعد ٥/ ٣٠٣.

(٥) صحيح البخاري ٩/ ١٤٣، ح(٧٤٩٠)، وصحيح مسلم ١/ ٣٢٩، ح١٤٥ - (٤٤٦)، ومسند أحمد ١/ ٢٩٥، ح(١٥٥)، و٣/ ٣٥٢، ح(١٨٥٣).

٢- (نَزَلَتْ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُخْتَفٍ بِمَكَّةَ)[١].
٣- (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَوَارِيًا بِمَكَّةَ)[٢].
٤- (نَزَلَتْ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ مُتَوَارٍ)[٣].

- **الدراسة النحوية:**

اختلف النحاة في حكم تقديم الحال على عاملها المضمّن معنى الفعل دون حروفه إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا مخبرًا بهما مع تقدّم المخبر عنه، وقد نتج عن هذا الخلاف خمسة مذاهب:

أ- **المذهب الأول:** عدم جواز تقديم الحال على عاملها المعنوي إن كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا إلا في ضرورة الشعر، وهو مذهب سيبويه[٤] والمبرّد[٥]، وجمهور البصريّين[٦].

وقد احتجّ هؤلاء لمذهبهم بما يلي:

١- أنّ العامل في نحو: (زيد في الدار – أو عندك- قائمًا) ضُمّن معنى الفعل دون حروفه، فهو ضعيف، لا يتصرّف في نفسه، فلا يتصرّف في معموله تصرّف الأفعال[٧]؛ فـ"إذا كان الفعل المحض يضعف عمله فيما تقدّم عليه بدلالة قولهم: (زيدٌ ضربت)، وامتناعهم من رفع (زيد) لو أُخّر فأُوقع بعد (ضربت)، فأن يضعف عمل المعنى فيما تقدّم عليه أجدر"[٨].

٢- لمّا كانت المعاني لا تعمل إلا في الظروف والمجرورات، أُعملت في الأحوال تشبيهًا بالظروف من حيث هي فضلة مثلها منتصبة بعد تمام الكلام على معنى (في) لا على تقديرها، فلمّا كانت مشبهة بالظروف والمجرورات لم يتصرّفوا فيها بالتقديم على العامل إذا كان معنى كما تصرّفوا في المجرورات والظروف؛ لأن المشبّه لا يقوى قوّة ما شُبّه به[٩].

---

(١) صحيح البخاري ٦/ ٨٧، ح(٤٧٢٢)، و٩/ ١٥٣، ح(٧٥٢٥)، وسنن الترمذي ٥/ ٣٠٧، ح(٣١٤٦).
(٢) صحيح البخاري ٩/ ١٥٨، ح(٧٥٤٧).
(٣) صحيح ابن حبّان ١٤/ ٥٢٠ – ٥٢١، ح(٦٥٦٣)، لأبي حاتم؛ محمد بن حبان بن أحمد الدارمي، (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، وروايته في أصل المخطوط: (متواري)، وصوّبها المحقّق.
(٤) يُنظر: الكتاب ٢/ ١٢٤.
(٥) يُنظر: المقتضب ٤/ ١٧٠.
(٦) يُنظر: التذييل ٩/ ١١٩، وشرح التسهيل للمرادي ص٥٧٣، والمساعد ٢/ ٣٢، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٧٧.
(٧) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١ /٢٩٠ – ٢٩١، وشرح الكافية في النحو للعلامة منصور بن فلاح اليمني؛ تحقيقا ودراسة ٢/ ٦٥٨، إعداد الباحث: نصّار محمد حسين حميد الدين، دكتوراه، جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٢هـ، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٧٧.
(٨) الإيضاح ص١٧١، لأبي علي؛ الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب– بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ.
(٩) يُنظر: الإيضاح للفارسي ص١٧١، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٧٧.

٣- إذا كانت الحال لا يجوز تقديمها على الفعل غير المتصرّف اتفاقًا، فلأن يُمنع تقديمها على المعنى أحرى[١].

ب- **المذهب الثاني:** جواز تقديم الحال على عاملها المعنوي إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا مخبرًا بهما مع تقدّم المخبر عنه، وهو مذهب الفراء[٢]، والأخفش[٣]، واختاره ابن مالك في أحد قوليه[٤].

وقد استدلّ أصحاب هذا المذهب بما يلي:

أولًا: ورود السماع بما يؤيّد مذهبهم نظمًا ونثرًا، أما النثر فقد استشهدوا بـ:

١- قراءة: (**مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا**) بنصب (خالصة)[٥].

٢- قراءة: (**وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَاتٍ بِيَمِينِهِ**)، بنصب (مطويات)[٦].

٣- قول ابن عباس – رضي الله تعالى عنه -: (نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَوَارِيًا بِمَكَّةَ)[٧].

قلت: أمّا قول ابن عبّاس فقد تبين فساد الاستشهاد به، وأمّا القراءتين قد تأوّلهما المانعون على غير ظاهرهما؛ فجعلوا (خالصة) و(مطويات) معمولين لصلة (ما) ولـ (قبضته)، وأن (السَّمَاوَات) عطف على ضمير مستتر في (قبضته)؛ لأنها بمعنى مقبوضته، لا مبتدأ، وقد حصل الفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر بقوله تعالى (يَوْمَ الْقِيَامَة)، و(بِيَمِينِه) معمول الحال، لا عاملها[٨].

---

(١) يُنظر: تمهيد القواعد ٥/ ٢٣٠٣.

(٢) يُنظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٨، وينظر رأيه أيضا في: التذييل ٩/ ١١٧، والارتشاف ٣/ ١٥٩٠، والمساعد ٢/ ٣٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧١٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٧.

(٣) يذكر بعض النحاة أن للأخفش في هذه المسألة قولين: أحدهما يقول بالجواز - وهو المشهور عنه-، والثاني لم أتمكن من الوقوف عليه، يُنظر رأيه هذا في: شرح المقدمة المحسبة ص٣١٥، وشرح التسهيل ٢/ ٢٦٢ – ٢٦٣، وشرح الكافية في النحو لابن فلاح ٢/ ٦٥٨، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/ ٥٦٢، والتذييل ٩/ ١١٧، والارتشاف ٣/ ١٥٩٠، والمساعد ٢/ ٣٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧١٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٧، وغيرها.

(٤) يُنظر: شرح عمدة الحافظ ١/ ٤٣٦ – ٤٣٧.

(٥)من الآية ١٣٩ من سورة الأنعام، والقراءة بنصب (خالصة) على الحال، وهي قراءة ابن عبّاس، والأعرج، وقتادة، وابن جبير، تُنظر القراءة في: البحر المحيط ٤/ ٢٣٤، ويُنظر الاستشهاد بالقراءة في: أوضح المسالك ٢/ ٢٧٩، وإرشاد السالك ١/ ٥١١.

(٦) من الآية ٦٧ من سورة الزمر، وهي قراءة عيسى بن عمر بنصب (مطويات) على الحال، تُنظر القراءة في: مختصر شواذ القرآن ص١٣٢، ويُنظر الاستشهاد بالقراءة في: شرح التسهيل ٢/ ٢٦١ – ٢٦٢، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٣٦ – ٤٣٧، والتذييل ٩/ ١١٨، وشرح التسهيل للمرادي ص٥٧٣، وشفاء العليل ص٥٣٣، والمساعد ٢/ ٣٢، وتمهيد القواعد ٥/ ٣٠٣، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٧٧.

(٧) سبق تخريجه وبيان مواضع الاستشهاد به ص ..... من البحث.

(٨) يُنظر: أوضح المسالك ٢/ ٣٣٤.

قلت: إذا قُبِل ما ذكروه في تأويل قراءة: **(وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَاتٍ بِيَمِينِهِ)** – مع وضوح تكلّفه[١] - ، فلا يستقيم ما ذكروه في تأويل قراءة **(مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا)**، من أنّ (خالصة) معمول لصلة (ما)؛ "إذ المعنى حينئذ: وقالوا الذي استقرّ في بطون الأنعام حال كونه خالصًا هو لذكورنا، ومعلوم أنه لم يستقرّ في البطون حالة الخلوص أي لذكورهم، بل إنما خُلص لذكورهم بزعمهم هذا القول، والجعل منهم"[٢].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه قد وردت إحدى روايات حديث صحيح تحمل شاهدًا لمسألتنا، وهي رواية مسلم: (فَلَمْ أَشْعُرْ إِلَّا وَالسَّيْفُ صَلْتًا فِي يَدِهِ) [٣]؛ حيث تقدّمت الحال وهي قوله – صلّى الله عليه وسلّم –: (صلتًا) على عاملها المعنوي وهو قوله – صلّى الله عليه وسلّم –: (في يده)، وقد أشار السهيلي إلى هذه الرواية، حاملًا لها على أنّها خطأ من الناسخ؛ حيث قال: "وأمّا نصب (صلتًا) فإنّه جائز على الحال، ولكن إذا قدّمت المجرور، وأمّا إذا قدّمت (صلتًا) فلا؛ لأنّ الحال لا تتقدّم على عاملها المعنويّ، وإنّما تتقدّم على العامل اللفظيّ، ولعلّ الناسخ قدّمه في الخط غالطًا، والله أعلم"[٤].

نلاحظ هنا أنّ السهيلي يحمل الرواية الصحيحة على خطأ الناسخ رغم أنّه قد يستشهد أحيانًا برواية لا تصحّ[٥]، والحق أنّ هذا الحديث ورد في الصحيحين وغيرهما من خمس طرق عن الزهري، ثلاثة منها بلفظ: (فَاسْتَيْقَظْتُ وَهُوَ فِي يَدِهِ صَلْتًا)[٦] ، ولا شاهد فيها، وطريق عند البخاري بلفظ: (إِنَّ هَذَا أَتَانِي وَأَنَا نَائِمٌ، فَاخْتَرَطَ سَيْفِي، فَاسْتَيْقَظْتُ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِي، مُخْتَرِطٌ صَلْتًا)[٧]، ولا شاهد فيها أيضًا، وطريق عند مسلم بلفظ الشاهد الذي أشار إليه السهيلي.

وأمّا الشعر فقد استشهد المجوّزون بما يلي:

١- قول الشاعر:

رَهْطَ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِم فِيهِم وَرَهطَ رَبِيعَةَ بِنْ حُذَارِ[٨]

---

(١) يُنظر: المقاصد الشافية ٣/ ٤٧٧ – ٤٧٨.
(٢) حاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح ٢/ ٦٥٠.
(٣) صحيح مسلم ٤/ ١٧٨٦، ح١٣ - (٨٤٣).
(٤) أمالي السهيلي ص١٠٦ بتصرّف يسير، لأبي القاسم؛ عبد الرحمن بن عبد الله ، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة – القاهرة.
(٥) يُنظر استشهاده بحديث المهاجرين في أماليه ص٤٦ - ٤٧، وهو حديث ضعيف، تفرّد بإخراجه أبو عبيد القاسم في غريب الحديث ٢/ ١٢٣ – ١٢٤، تحقيق: د/ حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، والحديث إسناده مرسل؛ قال أبو عبيد: "حدثناه هشيم عن يونس عن الحسن يرفعه"، وفيه تدليس هشيم بن بشير، قال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب ص٥٧٤، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م: "ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي".
(٦) صحيح البخاري ٤/ ٣٩، ح(٢٩١٠)، و٥/ ١١٤، ح(٤١٣٥)، ومسند أحمد ٢٢/ ٢٣٨، ح(١٤٣٣٥).
(٧) صحيح البخاري ٥/ ١١٦، ح(٤١٣٩).
(٨) هذا بيت من الكامل للنابغة الذبياني مخاطبًا زُرعة بن عمرو.

وقد تأوّله المانعون بأنّ (محقبي أدراعهم) منصوب على المدح، أو بإضمار (أعني).

٢- قوله:

أَبَنُو كُلَيْبٍ فَي الفخَارِ كَدَارِمٍ أَمْ هَلْ أَبُوكَ مُدَعْدِعًا كَعَقَّالِ[١]

وردّه المانعون بأنّ (مدعدعًا) منصوب على الذمّ، أو بإضمار (أعني).

٣- قوله:

بِنَا عَاذَ عَوفٌ وَهُوَ بَادِيَ ذِلّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدِمْ وَلَاءً وَلَا نَصْرَا[٢]

وقد تأوّله المانعون أيضًا بأنّ (باديَ ذلّةٍ) منصوب على الذمّ، أو بإضمار (أعني).

قلت: هذا البيت مجهول القائل، ويبدو لي أنّه من شواهد ابن مالك التي لم يُعرف قائلها؛ فبالرغم من عدم وقوفي عليه في كتب ابن مالك التي بين يديّ؛ فإنّ في استشهاد شرّاحه من بعده به وعدم وقوفي عليه في كتب من سبقه ليوحي بأنّه ممّا اختصّ به ابن مالك.

٤- قوله:

وَنَحْنُ مَنَعْنَا البَحْرَ أنْ تَشْرَبُوا بِهِ وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَاوُهُ بِمَكَانِ[٣]

و(رهط الرجل): قومه وعشيرته، والرهط: ما دون العشرة من الرجال ليس فيهم امرأة، و(ابن كوز): يزيد بن حذيفة بن كوز، و(محقبي أدراعهم): واضعيها وراء ظهورهم في موضع الحقائب، و(ابن حذار): هو من بني أسد.
والشاهد فيه قوله: (محقبي أدراعهم)؛ حيث وقع حالًا متقدّمة على عاملها المعنويّ وهو قوله (فيهم)، مع تقدّم المخبر عنه؛ فدلّ على الجواز.
يُنظر البيت في: شرح التسهيل ٢/ ٢٦٢، وشرح الكافية الشافية ٣٢٩/١ ، والتذييل ٩/ ١١٨، وشفاء العليل ص٥٤٣، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٣٠٣، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧١٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٨.

(١) هذا بيت من الكامل، من قصيدة طويلة للفرودق يهجو فيها جريرًا وقبيلته بني كليب.
و(المدعدع): الذي يسير أمام الغنم والماعز يصوت لهم ليتبعوه، و(عقال): من أجداد الفرزدق، والمعنى: لا تستوي القبيلتان: دارم وكليب.
والشاهد من قوله: (مدعدعًا لعقال)؛ حيث قدّم الحال الصريحة على عاملها المعنوي مع تقدّم المخبر عنه.
يُنظر البيت في: التذييل ٩/ ١١٨، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٣٠٣، وديوان الفرزدق ص٤٩٦، ضبط وشرح: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٢) هذا بيت من الطويل، مجهول القائل.
والشاهد منه قوله: (بادي ذلة)؛ حيث تقدّمت الحال على عاملها المعنويّ.
ينظر البيت في: شرح ابن الناظم ص٢٤٠، والتذييل ٩/ ١١٨، والمساعد ٢/ ٣٢– ٣٣، وشرح التصريح ٢/ ٦٤٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٩.

(٣) هذا بيت من الطويل، قيل لتميم بن مقبل، وقيل: لبعض الخوارج حين حالوا بين الحسين بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - وبين الماء بأرض كربلاء حتى مات أكثر شيعته عطشًا.
والشاهد منه قوله: (منكم)؛ حيث وقعت حالا متقدّمة على عاملها المعنوي (بمكان).
يُنظر البيت في: شرح التسهيل ٢/ ٢٦١، وشرح ابن الناظم ص٢٤٠، والتذييل ٩/ ١١٨، وشفاء العليل ص٥٣٣، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٣٠٤.

استشهد به ابن مالك وبعض الشرّاح على مسألتنا، وفيه نظر كما ذكر ناظر الجيش؛ فإنّ الحال هنا وهي قوله (منكم) تقدّمت على عاملها والمخبر عنه معًا، ولعلّهم أرادوا أنّ تقدّمها على عاملها والخبر عنه هنا يدلّ على جواز توسّطها بينهما عند تقدّم المخبر عنه كما في الشواهد السابقة.

قال ناظر الجيش: والأولى أن يُستشهد بقول الشاعر:

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَكَشَّرَ ضَاحِكًا وَقَائِمُ سَيْفِي مِنْ يَدِي بِمَكَانِ[١]

ثانيًا: استدلّ بعض أصحاب هذا المذهب بالقياس؛ فقالوا:

١- إنّ الظرف أو الجارّ والمجرور متعلّقان بالفعل، فكأنّ الفعل ملفوظ به[٢]، وعليه فالعمل للفعل لا للظرف أو الجارّ والمجرور[٣].

ورُدّ بأنّه لو كان العامل في الحال هو الفعل المحذوف كما قالوا لجازت المسائل الممتنعة نحو: (هذا زيد قائمًا)، ولكثُر تقدم الحال فيها قياسًا على العامل القوي[٤].

وأُجيب بأنه إنّما جاز (زيد قائمًا في الدار)، ولم يجز (هذا زيد قائمًا)؛ لأن "الفعل الذي هو واجب الحذف ليس له قوّة الفعل الملفوظ به؛ فلذلك انحطّت رتبته"[٥].

٢- إنّ تقديم الحال على أحد جزأي الابتداء كلا تقديم، لأنّ المبتدأ مطالب بخبره، فكأنّه على نيّة التقديم بجانبه[٦]، "وإذا كان على نيّة التقديم بجانبه صارت الحال كأنّها بعده"[٧].

٣- إنّ الحال شبيهة بالظرف، والظرف يعمل فيه المعنى متقدّمًا عليه نحو: (كلَّ يوم لك ثوب)، فجاز أن يعمل المعنى في الحال متقدّمة عليه[٨].

وأُجيب بأنّه لا يلزم من شبه الحال بالظرف اتّحاد الحكم بين المتشابهين من كل الوجوه كما سبق[٩].

---

(١) هذا بيت من الطويل، للفرزدق من قصيدة طويلة في المدح بدأها بحوار مع ذئب لقيه، وبعده قوله:
تَعَشَّ فإن عَاهَدْتَنِي لا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ
والشاهد منه قوله: (وقائم سيفي من يدي بمكان)؛ حيث تقدّمت الحال الظرف (من يدي) على عاملها المعنوي (بمكان)، مع تقدّم المخبر عنه.
يُنظر البيت في: تخليص الشواهد ص١٤٢، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٣٠٤، والخزانة ٧/ ٥٧٨، وديوانه ص٦٢٨.

(٢) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٩٠.

(٣) يُنظر: شرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٦٥٨.

(٤) يُنظر: السابق نفسه.

(٥) السابق نفسه.

(٦) يُنظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ص٩٥، وشرح المقدّمة المحسبة ٢/ ٣١٥.

(٧) شرح المقدّمة المحسبة ٢/ ٣١٥.

(٨) يُنظر: الصفوة الصفيّة في شرح الدرة الألفية ٢/ ٤٩٠، لتقي الدين؛ إبراهين بن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق: د/ محسن سالم العميري، جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ.

(٩) يُنظر الدليل الثاني من أدلة المانعين ص ..... من البحث.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذين المذهبين يُمثّلان أشهر الآراء في المسألة؛ وقد نجد بعض النحاة ينصّون على هذين المذهبين دون أن يرجّحوا بينهما[١]، بل نجد بعضهم يصرّح بصحّة المذهبين كما فعل ابن فلاح اليمني، والعلوي[٢].

ج- **المذهب الثالث:** - وهو قريب من المذهب الثاني حتى ساوى بعضهم بينهما[٣]- القول بالجواز بقوّة إذا كانت الحال ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، وبضعف إن كانت غيرهما، وهو ما صرّح به ابن مالك في شرح التسهيل[٤]، وظاهر كلامه في الألفيّة[٥]، واختاره السليلي[٦]، وابن القيّم[٧].

وقد استدلّ أصحاب هذا المذهب بما استدلّ به أصحاب المذهب السابق، غير أنّهم جعلوا الجواز بضعف مع الحال الصريحة – أي: ما لم تكن ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا- لضعف العامل وظهور العمل[٨]، بينما جعلوا الجواز بقوّة مع غير الصريحة لـ "شبه الحال فيه بخبر (إنّ) إذا كان ظرفًا، فكما استُحسن القياس على (إنّ عندك زيدًا) لكون الخبر فيه بلفظ الخبر الملغي، ولتوسّعهم في الظروف بما لم يُتوسع في غيرها بمثله"[٩].

قال الشاطبي معلّقًا على مذهب ابن مالك: "فكأنّه – أي: ابن مالك - توسّط بين المذهبين؛ فلم يطرح السماع جملة، ولم يطلق القياس البتة"[١٠].

د-المذهب الرابع: القول بالجواز إذا كانت الحال ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، لأنّهما يُتوسّع فيهما ما لا يُتوسّع في غيرهما، وهو مذهب ابن بَرهان[١١]، واختاره الجزولي[١٢]، والشلوبين[١٣].

واستدلّ ابن برهان بتقديم الحال في قوله تعالى: **(هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ)**[١٤]؛ حيث جعل (هنالك) حال متقدّمة، و(الولاية) مبتدأ، و(لله) خبره، وهو العامل في الحال؛ فتقدّمت الحال هنا على المبتدأ والخبر؛ فلأن تتوسّط بينهما أولى من جواز التقديم[١].

---

(١) ممّن فعل ذلك: ابن القوّاس، والمرادي، و ابن عقيل، والأشموني، يُنظر على الترتيب: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/ ٥٦٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧١٢ – ٧١٣، والمساعد ٢/ ٣١ – ٣٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٧ – ٣٠٩.

(٢) يُنظر على الترتيب: شرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٦٥٩، والمنهاج في شرح الجمل ١/ ٢٨٨، ليحيى بن حمزة العلوي، تحقيق: د/ هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

(٣) يُنظر: أوضح المسالك ٢/ ٣٣٣.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٦١ – ٢٦٢.

(٥) يُنظر: الألفية ص١١٣.

(٦) يُنظر: شفاء العليل ص٥٣٣ – ٥٣٤.

(٧) يُنظر: إرشاد السالك ١/ ٥٠٩ – ٥١١.

(٨) يُنظر: شرح التسهيل ٢/٢٦١.

(٩) شرح التسهيل ٢/ ٢٦٢، ويُنظر أيضًا: التذييل ٩/ ١٢٠، والمساعد ٢/ ٣٢.

(١٠) المقاصد الشافية ٣/ ٤٧٨.

(١١) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥، والتذييل ٩/ ١١٩، وشرح التسهيل للمرادي ص٥٧٢، والمساعد ٢/ ٣٢، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٣٠٢.

(١٢) يُنظر: المقدّمة الجزولية ص٩٠، لأبي موسى؛ عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق: د/ شعبان عبد الرحمن محمد، مطبعة أم القرى.

(١٣) يُنظر: شرح المقدّمة الجزولية ٢/ ٧٣٣ – ٧٣٤.

(١٤) من الأية ٤٤ من سورة الكهف.

ورُدّ بـأنّ إجازتـه تقـديم الحـال علـى جـزأي الابتـداء خـلاف مـا أجمـع عليـه البصـريّون والكوفيّون[٢].

هـ - المذهب الخامس: القول بالجواز فيما كانت الحال فيه من مضمر نحو: (أنت قائمًا في الدار)، والمنع فيما كانت الحال فيه من ظاهر، وهو مذهب الكوفيين[٣].

قالوا: لأنّه لا يلزم من تقديم الحال على الرافع والمرفوع تقديم مضمر على ظاهر كما لزم ذلك إذا كانت من مرفوع ظاهر[٤].

وقد رُدّ مذهبهم بأنّ ما قالوه لم يُسمع عن العرب وإنّما هو شيء قاسوه[٥].

وبعد؛ فبناء على ما سبق أرى أنّ الراجح في هذه المسألة القول بجواز تقديم الحال على عاملها المضمّن معنى الفعل إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا بقلّة؛ لأنّه لا يُمكن التسليم بمذهب سيبويه والمانعين مطلقًا لورود السماع بما يخالفه، ولأنّه لا يستقيم التأويل في كلّ ما سُمع منه؛ "فبعض هذه التأويلات خلاف الظاهر"؛ قال ناظر الجيش عن تأويلات المانعين لما ورد مخالفًا لمذهبهم: "وقد تأوّل المانع ذلك كلّه بما يقرب تأويله وما يبعد"[٦].

كذلك لا يُمكن التسليم بما ذهب إليه الأخفش والمجوّزون مطلقًا؛ لأنّ ليس كل ما استدلّوا به من السماع مسلّم به كما سبق، فالتوسّط بين المذهبين أفضل؛ قال الأستاذ عبّاس حسن: "وهذا رأي مقبول برغم قلّته بالنسبة إلى رأي جمهور البصريين؛ فالقلّة نسبية لا تمنع القياس، لورود أمثلة فصيحة تكفي للحكم بقياسيته ...، والمخالفون لهذا الرأي يؤلونها بغير داعٍ مقبول"[٧].

---

(١) يُنظر: التذييل ٩/ ١١٩، وشرح التسهيل للمرادي ص٥٧٢.
(٢) يُنظر: التذييل ٩/ ١٢٢، وشرح التسهيل للمرادي ص٥٧٣.
(٣) يُنظر مذهبهم في: التذييل ٩/ ١١٩، والارتشاف ٣/ ١٥٩١، وشرح التسهيل للمرادي ص٥٧٣، والمساعد ٢/ ٣٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٧، والهمع ٤/ ٣٣.
(٤) يُنظر: التذييل ٩/ ١١٩.
(٥) يُنظر: التذييل ٩/ ١٢١.
(٦) تمهيد القواعد ٥/ ٢٣٠٤.
(٧) النحوالوافي ٢/ ٣٨٢.

الخـاتمـــــــــة

توصّل البحث إلى النتائج الآتية:

١- أنّ ظاهرة الروايات الحديثيّة المحرّفة قد بدأت نواتها عند سيبويه، وإن لم تكن عنده واضحة المعالم؛ لأنّ سيبويه لم يكن يصرّح بالاستشهاد بالحديث ولو على سبيل التمثيل.

٢- يبدو أنّ الظهور الحقيقي لهذه الظاهرة قد بدأ عند الكوفيين فيما نقله أبو البركات الأنباري من احتجاجهم بثلاث من الروايات الحديثية المحرّفة، ثمّ ظهرت بعد ذلك بشكل أوضح عند ابن مالك وتوارثها الشرّاح من بعده.

٣- لا تُعدّ الروايات الحديثيّة المحرّفة حجّة في مجال الاستشهاد النحوي، أمّا إن كان إيرادها على سبيل التمثيل فلا بأس في ذلك.

٤- قد يكون الغرض من إيراد هذه الروايات التنبيه على ورود استعمال معيّن؛ فلا ينبغي الالتفات إليه إن لم تعضّده شواهد أخرى، كما أنّه لا فائدة من إيراد هذه الشواهد لتوجيه المشكل منها؛ لأنّها لم تثبت أصلًا.

٥- لا يعني طرح الاستشهاد بالرواية المحرّفة ضعف المذهب المستشهَد له بها بالضرورة؛ فقد تكون ثمّة شواهد أخرى تقويه؛ لذا ينبغي في دراسة المسألة الخلافيّة تدقيق النظر في بقيّة أدلّتها لتمييز القويّ منها والضعيف، بعيدًا عن توارث الأدلّة دون تمحيص.

٦- أنّ رواية الحديث بالمعنى قد وقعت بلا شكّ، وقد ظهر ذلك جليًّا في تعدّد روايات الحديث الواحد؛ "فتعلم يقينًا أنّه صلّى اله عليه وسلّم لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ...، ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم علم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى"[(١)]؛ لذا ينبغي في مجال الاستشهاد النحويّ تلمّس الأحاديث الصحيحة التي اتّفقت رواياتها في لفظ الشاهد، وهذا النوع من الأحاديث لا ينبغي الاختلاف في الاستشهاد به.

٧- اهتمّ العكبري في كتابه إعراب الحديث بذكر الأوجه الإعرابيّة الجائزة في الحديث الواحد سواء وردت ضمن روايات الحديث أم لا، بل أحيانًا يصوّب رواية بعينها لأنّها الأنسب لقواعد اللغة دون النظر إلى ثبوت الرواية وعدمه كما رأينا في توجيهه حديث: (إِنَّمَا كُنْتُ خَلِيلًا مِنْ وَرَاء وَرَاء)، وقد كان لهذا المنهج أثره السلبي في النحاة من بعده ممّن اهتمّ بالاستشهاد بالحديث كابن مالك وشرّاحه من بعده؛ حيث اتّخذوا من هذه الروايات دليلًا يُستشهد به دون التحقّق من ثبوتها.

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ص٨٩ – ٩٣، لجلال الدين أبي بكر السيوطي، تحقيق: الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب – طنطا، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

٨- وقع أبو حيّان فيما أنكره على ابن مالك من الاستشهاد بأحاديث وقع في ألفاظها تصرّف الرواة، بل استشهد أحيانًا بالروايات المحرّفة التي لا تثبت، ونظرًا لكونه من النحاة المفسّرين؛ فقد أخذ عنه هذه الروايات بعض النحاة المفسّرين كالسمين الحلبي وابن عادل الحنبلي.

٩- كذلك اضطرب موقف السيوطي إزاء قضيّة الاستشهاد بالحديث؛ حيث نجده يستشهد أحيانًا بالروايات المحرّفة مخالفًا ما نصّ عليه في الاقتراح من أنّ كلامه صلّى الله عليه وسلّم "يُستدلّ منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المرويّ، وذلك نادر جدا، إنّما يوجد في الأحاديث القصار، على قلّة أيضًا"[1]، وقد وافق أبا حيّان في إنكاره على ابن مالك.

١٠- قد يردّ بعض النحاة الرواية الصحيحة كما فعل السهيلي مع استشهاده أحيانًا برواية لا تصحّ، كما قد يغفل بعضهم رواية الصحيح ويورد بدلًا منها الرواية المحرّفة كما فعل ابن مالك.

١١- بدا من خلال البحث أنّ بعض النحاة قد تنبّهوا إلى عدم ثبوت بعض الروايات الحديثيّة التي استشهد بها من قبلهم، وقد ظهر ذلك عند الخوارزمي وابن هشام.

١٢- استجاد كثير من المعاصرين موقف ابن مالك من قضيّة الاستشهاد بالحديث، فنجدهم يحمدون له توسّعه في الاستشهاد به مع ترجيحهم رأي المجمع فيما يخصّ هذه القضيّة، ظنًّا منهم أنّ رأي المجمع موافق لجميع أحاديث ابن مالك وقد تبيّن من خلال البحث فساد هذا الظنّ الذي ترتّب عليه اعتمادهم على أحاديث لا يصحّ الاحتجاج بها في دراستهم للمسائل الخلافيّة، وهو منهج كثير من الباحثين المعاصرين.

***

(١) الاقتراح ص٨٩.

فهرس المصادر والمراجع

أولًا: الكتب:

١- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، لأبي عبد الله ضياء الدين؛ محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر - بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لأبي حاتم؛ محمد بن حبان بن أحمد الدارمي، (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان؛ محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٤- إرشاد السالك إلى حل ألفيّة ابن مالك، لبرهان الدين؛ إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية، تحقيق: د/ محمد عوض السهلي، الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط١، ١٤٣٠هـ.

٥- الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية، للدكتور ياسر عبد الله الطريقي، دار كنوز إشبيليا – الرياض، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٦- إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء؛ عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق الأستاذ: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة – دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٧- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين أبي بكر السيوطي، تحقيق: الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب – طنطا، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

٨- ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، تحقيق: د/ سليمان عبد العزيز عبد الله العيوني، دار المنهاج – الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ.

٩- أمالي السهيلي، لأبي القاسم؛ عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة – القاهرة.

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات؛ عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة – القاهرة، ط١، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

١١- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع - القاهرة.

١٢- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو؛ عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق: د/ موسى بناي العليلي، مطبعة العاني – بغداد.

١٣- الإيضاح، لأبي علي؛ الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب – بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٤- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان؛ محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق الشيخين: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
١٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
١٦- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان؛ محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق: د/ حسن الهنداوي، دار القلم – دمشق.
١٧- تقريب التهذيب، لأبي الفضل؛ أحمد بن علي بن بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٨- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين؛ محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بـ (ناظر الجيش)، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، دار السلام – القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٩- تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا؛ محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
٢٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة، ط١، ١٤٢٢ - ٢٠٠١م.
٢١- الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)، لأبي عروة؛ معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي (ت: ١٥٣هـ)، تحقيق: الشيخ: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٢٢- جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن، لأبي الفداء؛ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: د/ عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر – بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٢٣- الجمل في النحو، لأبي القاسم؛ عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة– بيروت، دار الأمل – الأردن، ط١، ١٤٠٤هـ.
٢٤- حجّة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، دار الرسالة – بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٥- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، للدكتور/ محمد ضاري حمادي، الدار العربية للموسوعات – جمهورية العراق، ط١، ١٤٠٢هـ.
٢٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة.
٢٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي عبد الله أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق.
٢٨- دراسات في العربية وتاريخها، لشيخ الأزهر؛ محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي – مكتبة دار الفتح، دمشق، ط٢، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

٢٩- الدرر اللوامع على همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، لأحمد الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
٣٠- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر؛ أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
٣١- ديوان الفرزدق، ضبط وشرح: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٣٢- ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضا، لأبي محمد؛ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيّان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩هـ)، تحقيق: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م.
٣٣- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٣٤- الزهد والرقائق، لأبي عبد الرحمن؛ عبد الله بن المبارك، (ت: ١٨١هـ)، ويليه زوائد نعيم بن حمّاد، تحقيق الشيخ: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١.
٣٥- الزهد، لأبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل الشيباني، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٣٦- سنن أبي داود، لأبي داود؛ سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية - دمشق، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٣٧- سنن الترمذي، لأبي عيسى؛ محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ.
٣٨- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لأبي عبد الله؛ محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
٣٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمّى بـ (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، لأبي الحسن؛ علي بن محمد الأشموني، تحقيق: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة.
٤٠- شرح التسهيل لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: محمد عبد النبي محمد، مكتبة الإيمان – المنصورة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٦م.
٤١- شرح التسهيل لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق الأستاذين: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.
٤٢- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ ياسين العليمي، تحقيق: د/ إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، ود/ أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية – القاهرة.
٤٣- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: د/ يوسف حسن عمر، جامعة قازيونس – بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

٤٤- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس؛ تحقيق ودراسة، للدكتور علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي – الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٤٥- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين؛ محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق الأستاذين: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ.
٤٦- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ (التخمير)، لصدر الأفاضل؛ القاسم بن حسين الخوارزمي، تحقيق: د/ عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
٤٧- شرح المفصّل، لموفق الدين؛ يعيش بن علي بن يعيش، صححه وعلق عليه مجموعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيرية – القاهرة.
٤٨- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي؛ عمر بن محمد بن عمر الشلوبين، تحقيق: د/ تركي سهو نزال العتيبي، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٤٩- شرح المقدّمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط١، ١٩٧٧م
٥٠- شرح النووي على صحيح مسلم، لأبي زكريا؛ يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
٥١- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن؛ علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، تحقيق ودراسة، إعداد د/ سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ، ط١.
٥٢- شرح ديوان الفرزدق، جمع وتعليق: عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ط١، ١٩٣٦هـ.
٥٣- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين؛ محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني– بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
٥٤- شرح كافية ابن الحاجب، لمحمد بن إبراهيم، بدر الدين بن جماعة، تحقيق: د/ محمد محمد داود، دار المنار – القاهرة، ٢٠٠٠م.
٥٥- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد؛ الحسن بن عبد الله بن السيرافي، تحقيق الأستاذين: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
٥٦- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السليلي، تحقيق: د/ الشريف البركاتي، الفيصلية – مكة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٥٧- صحيح ابن خُزَيمة، لأبي بكر؛ محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٥٨- صحيح البخاري، لأبي عبد الله؛ محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: د/ مصطفى ديب، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٥٩- صحيح مسلم، لأبي الحسين؛ مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، وبتحقيق صدقي جميل العطار، دار

الفكر - بيروت، وطبعة جمعية المكنز الإسلامي، وبتحقيق أبي صهيب الكرمي - بيت الأفكار الدولية – الرياض، وطبعة دار المغني، وبتحقيق أبي قتيبة الفاريابي، دار طيبة – الرياض، وطبعة المطبعة العامرة، وطبعة دار التأصيل.

٦٠- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين؛ إبراهين بن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق: د/ محسن سالم العميري، جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ.

٦١- الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله؛ محمد بن سعد بن منيع، المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠

٦٢- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق الدكتور/ سلمان القضاة، دار الجيل بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٦٣- غريب الحديث، لأبي عبيد؛ القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: د/ حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٦٤- الفتن، لأبي عبد الله؛ نعيم بن حماد المروزي، تحقيق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد – القاهرة.

٦٥- **فوات الوفيات، لصلاح الدين؛ محمد بن شاكر الكتبي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت.**

٦٦- في أصول النحو، للأستاذ سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، الجامعة السورية – دمشق، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٦٧- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس؛ محمد بن يزيد المبرّد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: د/ محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٦٨- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد؛ عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق الشيخين: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٦٩- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، لأبي بكر؛ محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد – الرياض، ط٥، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٧٠- الكتاب المصنّف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر؛ عبد الله بن محمد بن بن أبي شيبة العبسي (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٧١- كتاب سيبويه، لأبي بشر؛ عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقّب بـ (سيبويه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٧٢- اللامات، لأبي القاسم؛ عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: د/ مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

٧٣- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء؛ عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق الأستاذ: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر – بيروت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٧٤- اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص؛ عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت: ٧٧٥هـ)، تحقيق الشيخين: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت ط١٤١٩،١هـ - ١٩٩٨م.
٧٥- لسان العرب، لأبي الفضل؛ محمد بن مكرم بن على، ابن منظور الأنصاري ، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٧٦- مجموعة القرارت العلمية في خمسين عاما (١٩٣٤ – ١٩٨٤م)، لمجموعة من علماء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مراجعة الأستاذين: محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٧٧- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن؛ علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٧٨- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لأبي عبد؛ الله الحسين بن أحمد بن خالويه، مكتبة المتنبي – القاهرة.
٧٩- مدرسة البصرة النحوية؛ نشأتها وتطورها، للدكتور عبد الرحمن السيد، دار المعارف – القاهرة، ط١، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
٨٠- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين؛ عبد الله بن عقيل، تحقيق: د/ محمد كاامل بركات، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٨١- مسند ابن أبي شيبة، لأبي بكر؛ عبد الله بن محمد بن بن أبي شيبة العبسي (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق الأستاذين: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن - الرياض، ط١، ١٩٩٧م.
٨٢- مسند أبي يعلى، لأبي يعلى؛ أحمد بن علي بن المثُنى التميمي، الموصلي (ت: ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٨٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله؛ أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
٨٤- مسند البزّار المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر؛ أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت: ٢٩٢هـ)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط١.
٨٥- معاني القرآن، لأبي زكريا؛ يحيى بن زياد الفراء(ت: ٢٠٧هـ)، عالم الكتب – بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٨٦- المفصل في علم العربية، لجار الله، أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، وبذيله كتاب المفضّل في شرح أبيات المفصّل، للسيد محمد بدر الدين أي فراس الحلبي، دار الجيل – بيروت، ط٢.

٨٧- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق؛ إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، جامعة أم القرى-مكة، ط١، ١٤٢٨هـ.
٨٨- المقتضب، لأبي العباس؛ لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المعروف بالمبرد تحقيق: د/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٨٩- المقدّمة الجزولية في النحو، لأبي موسى؛ عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق: د/ شعبان عبد الرحمن محمد، مطبعة أم القرى.
٩٠- المنهاج في شرح الجمل، ليحيى بن حمزة العلوي، تحقيق: د/ هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٩١- موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، للدكتورة خديجة الحديثي، دار الرشيد – الجمهورية العراقية، ١٩٨١م.
٩٢- ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي حفص؛ عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق الأستاذ: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار–الزرقاء، ط١، ١٤٠٨هـ.
٩٣- النحو الوافي، للدكتور عباس حسن، دار المعارف – القاهرة، ط٣.
٩٤- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات؛ مجد الدين المبارك بن محمد بن عبد الكريم الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق الأستاذين: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية – بيروت.
٩٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين؛ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – القاهرة، ١٤١٣هـ.

***

- **ثانيًا: المجلات والدوريات:**

١- احتجاج النحويين بالحديث، للدكتور محمود حسني محمود، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني، العدد ٣ - ٤، ١٩٧٩م.
٢- إمام النحاة وقضية الاحتجاج بالحديث، للدكتور السيد رزق الطويل، بحث منشور بمجلة الأزهر، عدد ربيع الآخر، الجزء (٦١)، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

- **ثالثًا: الرسائل الجامعية:**

١- شرح كتاب الجمل للزجاجي، تأليف طاهر بن أحمد بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)؛ دراسة وتحقيق، إعداد الباحث: حسين علي السعدي، دكتوراه، كلية الآداب – جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.
٢- شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن؛ علي بن الحسين الرماني من أول باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم (تحقيقًا وموازنة)، إعداد الباحث: سيف عبد الرحمن العريفي، إشراف: أ.د./ تركي سهو العتيبي، دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود – الرياض، ١٤١٨هـ.
٣- شرح الكافية في النحو للعلامة منصور بن فلاح اليمني؛ تحقيقا ودراسة، إعداد الباحث: نصّار محمد حسين، دكتوراه، جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٢هـ.

***

ملخص البحث

يعرض هذا البحث لظاهرة الروايات الحديثيّة المحرّفة التي وردت في كتب النحاة بألفاظ مختلفة عمّا وردت به في كتب السنّة، مبيّنا مقاصد النحاة من إيراد هذه الروايات، وموضّحًا شيئًا من آثارها في الخلاف النحوي.

Abstract

This research shows The phenomenon of The distorted hadith-novels which came differently in grammar books from sunnah's books. It also shows grammarian's purposes of this novels and some of its impact on the syntactic disagreement.